"الدروس المستفادة من تجربة دول شرق آسيا في تنمية الصادرات"

"Lessons learned from the experience of East Asian countries in export development"

الدكتور: وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار (١)(♣)

ملخص البحث:-

يركز هذا البحث على الجانب المثير للجدل في تجربة "عجزة دول شرق آسيا" اقتصاديات حديثة التصنيع وهو دور نمو الصادرات والسياسة الصناعية بهذه التجربة، وذلك على نطاق واسع ليشمل مجموعة التدخلات للتغيير الهيكلي ورفع نمو الصادرات. ويشير البحث إلى أن هناك بعض الدروس المستفادة بالنظر في التاريخ الاقتصادي الحديث، تختلف باختلاف الاقتصاديات في مراحل التطوير المختلفة. فبالنسبة للاقتصاديات الناشئة ذات الدخل المنخفض تميل الصادرات للمنتجات الأولية ويسير التصنيع ببطء شديد. لذلك يعتبر الدرس المستفاد لهذه الاقتصاديات، هو أن بعضًا من مقاييس السياسة الصناعية التي استخدمت بنجاح في دول حديثة التصنيع (مثل دعم التصدير ودعم المنتجين الجدد)، لديهم دور يلعبونه في المرحلة المبكرة نسبيا من التصنيع ويمكن استخدامها بفعالية لتشجيع تنويع الصادرات وتوسيع المصنوعات الجديدة، وهذا لا يخالف لوائح منظمة التجارة العالمية. أما بالنسبة للاقتصاديات الناشئة ذات الدخل المرتفع، فإن جدول الأعمال لديهم سوف يختلف وسيتغير الهدف ليكون درجة نجاح اعلى لهيكل التصدير والتحرك على سلم الميزة التنافسية. وتشير التجربة في التسعينات بقوة إلى أن المبادرات الحكومية لدعم القطاع الصناعي سوف تظل هامّة، ولكن يجب أن يركز الآن بشكل أساسي على إجراءات مثل توفير البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتعليم وتطوير المهارات وتعزيز الابتكار في التكنولوجيات الحدودية.

(♣)مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان.

Abstract:

This research focuses on the controversial aspect of the "East Asian miracle" experience of newly industrialized economies (NIES), the role of export growth and industrial policy in this experiment, with the latter defined broadly to cover a range of interventions to change the structure and raise the growth of exports. Research indicates that there are some lessons learned from this look at recent economic history, which are different for economies at different stages of development. in lower income emerging economies, exports tend to be dominated by primary products and industrialization has proceeded only very slowly. Therefore, the lesson learned from these economies is that some of the measures of industrial policy used successfully in newly industrialized countries (such as export subsidies and support for new producers) have a role to play at a relatively early stage of industrialization and can be used effectively to encourage a diversification of exports and the expansion of new manufactures. These do not contravene WTO regulations. For higher income emerging economies, their agenda will differ and the objective will be to successfully upgrade the export structure and move up the ladder of comparative advantage. Experience in the 1990s suggests strongly that here government initiatives to support the industrial sector will remain important, but should now focus principally on measures like infrastructure provision, particularly related to information communications technology, education and skill development and fostering innovation in frontier technologies.

١. مقدمة البحث:

برز الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حصلت العديد من الدول على استقلالها السياسي، وبدأ إدراكها يتزايد لأهمية دعم هذا الاستقلال بجهود متواصلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال الإسراع في خطواتها على طريق التنمية الاقتصادية. ويتضح أن غالبية الدول النامية اتجهت بعد الحرب العالمية الثانية إلى اتخاذ القطاع الصناعى محورا ارتكازايا في جهودها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية لزيادة دخلها القومي، وزيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي، والتخفيف من حدة البطالة التي تعانيها تلك الدول، وترجع أهمية هذا القطاع بصفة أساسية لارتباطه بقطاعات هامة داخل الاقتصاد القومي من جانب، وارتباطه بالتجارة الخارجية من جانب آخر.

وتعتبر تجربة دول شرق آسيا في تنمية الصادرات ذات خصائص ومعالم تجعل منها تجربة جديرة بالدراسة والاهتمام، فقد تمكنت هذه الدول من تحقيق هدف النمو السريع خلال الفترة ما بين الستينات والتسعينات، ثم تحولت إلى دول متقدمة في بداية القرن الحادي والعشرين. الأمر الذى يتطلب مناقشة هذه التجربة على نطاق واسع، والوقوف على عوامل نجاحها والتحديات التي واجهتها وكيفية تخطيها والمضي في مسار النمو السريع، بالإضافة إلى دراسة إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في تنمية الصادرات باقتصاديات الدول النامية الاخرى.

وعلى الرغم من أن التمييز بين الاقتصاديات الأقل نموا وغيرها من الدول النامية أو الناشئة تعسفي إلى حد ما، لكنه يعكس الاختلافات في نطاق الهيكل الصناعي بينهم. ففي اقتصاديات الدخل المنخفض تميل الصادرات للمنتجات الأولية ويسير التصنيع ببطء شديد. فالاحتياجات المختلفة للدول الأقل نمواً اليوم، يتم إدراكها من خلال معاملتها التفاضلية في منظمة التجارة العالمية. أما بالنسبة للاقتصاديات الناشئة ذات الدخل المرتفع، فإن جدول الأعمال سوف يختلف وسيتغير الهدف ليكون درجة نجاح اعلى لهيكل التصدير وتحريك سلم الميزة التنافسية.

١-١ إشكالية وأهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من حيوية قطاع التصدير في أي اقتصاد، وخاصة الاقتصاديات النامية. فقد أصبحت قضية تنمية الصادرات من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية لكافة الدول النامية، حيث تعتبر الصادرات هي المسئولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية والتي تحتاجها هذه العملية، لذلك لابد من توفير حصيلة الصادرات لتمويل الواردات، كما أن الصادرات تضمن الاستفادة من الطاقات الإنتاجية غير المستغلة، ووفورات الحجم، ومواكبة التقدم التكنولوجي، وخلق فرص عمل، وزيادة إنتاجية العامل، وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الداخل. ومع وجود رغبة قوية في تحقيق هذه الأهداف تبنت

العديد من الدول سياسة تشجيع الصادرات، والتي اعتمدت على توفير كافة العوامل المساعدة على زيادة الصادرات ورفع القدرة التنافسية لها.

وقد زاد الاهتمام بهذه القضية باختلاف البيئة الدولية الآن عما كانت عليه في أوائل الستينيات، عندما بدأ النمو السريع للصادرات المصنعة من الطبقة الأولى من الاقتصاديات حديثة التصنيع لتصل الى الأسواق العالمية. حيث أن قوى العولمة في كل من التجارة وتدفقات رأس المال أصبحت الآن قوية جدا، وأصبحت التجارة الإقليمية أكثر أهمية كما أن شركات النقل أصبحت تنشئ شبكات إنتاج مدروسة ومتقنة، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي. وقد تم تعزيز قواعد وإجراءات النزاع التي تحكم التجارة الدولية بظهور منظمة التجارة العالمية (WTO). بالإضافة إلى أن الأفكار المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والوسائل الاكثر فعالية لتحفيز التنمية الاقتصادية تختلف الآن بدرجة وعى كبيرة بالتكاليف المحتملة للتدخلات من أجل السيطرة على الأسواق. ويشير البحث إلى أن هناك بعض الدروس المستفادة من هذه النظرة إلى التاريخ الاقتصادي الحديث، والتي تختلف بالنسبة للاقتصادات في مراحل مختلفة من التنمية.

وفي هذا الإطار تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- هل كانت السياسة الصناعية المتبعة في دول شرق آسيا، مصدرا رئيسيا للنمو في هذه الاقتصاديات؟

٢- ما هي مقومات نجاح نماذج دول شرق آسيا في تنمية الصادرات؟ وأثر السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعتها هذه الدول على صادراتها؟

٣- هل يمكن تكرار هذا النجاح في الاقتصاديات الناشئة الأخرى؟

٤- ما هي الدروس المستفادة التي يمكن استخلاصها من تجارب دول شرق آسيا؟

١-٢ هدف البحث:

يمكن إيجاز هدف البحث في دراسة وتحليل تجربة دول شرق آسيا في تنمية الصادرات ودور السياسة الصناعية بها، واستنباط أهم عناصر نجاحها وحدود وإمكانات الاستفادة من هذه التجربة لتنمية الصادرات باقتصاديات الدول النامية.

١-٣ المنهج والأساليب المستخدمة:

اعتمد البحث على منهج تحليلي وصفي كمي، حيث اعتمدت الأجزاء الأولى منه على الأسلوب الوصفي لعرض أهم الدراسات التي تناولت بالتحليل السياسات المطبقة في بعض دول شرق آسيا وتقييم تأثيرها. وفي الأجزاء التالية تم تناول تجارب دول شرق آسيا في تنمية الصادرات، وتحليل السياسات التي اتبعتها هذه الدول لنمو صادراتها. وذلك لتحقيق أهداف البحث والوصول إلى الدروس المستفادة من هذه التجارب.

١.٤ أجزاء البحث:

تنقسم الورقة البحثية إلى ستة أجزاء بعد المقدمة والتي شكلت الجزء الأول، وتشمل، (إشكالية وأهمية البحث، هدف البحث، والمنهج والأساليب المستخدمة، وأجزاء البحث)، يذهب الجزء الثاني إلى استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت بالتحليل تجربة دول شرق آسيا والسياسات المطبقة بها وتقييم تأثيرها، ويتم في الجزء الثالث استعراض نمو الصادرات في دول شرق آسيا والسياسة الصناعية المتبعة بها وذلك كمحاولة للربط بين وتفسير العلاقة بين السياسة الصناعية ونمو الصادرات بهذه الدول، كما يعرض الجزء الرابع دراسة موجزة عن تجارب دول شرق آسيا مع التركيز على جمهورية كوريا وتايبيه والصين وسنغافورة، أما الجزء الخامس فيتم فيه تحليل للسياسات المتبعة لنمو الصادرات في هذه الدول للوقوف على مقومات نجاح هذه التجربة والآليات اللازمة لتطبيقها في اقتصاديات الدول الناشئة الأخرى، وأخيرا يذهب الجزء السادس إلى عرض الدروس المستفادة من تجارب دول شرق آسيا في نمو الصادرات، ويتمثل الجزء السابع في قائمة المراجع.

٢. الدراسات السابقة في تحليل تجربة التنمية بدول شرق آسيا

حاول عدد من الدراسات التي تستخدم مجموعة متنوعة من المنهجيات تقييم تأثير السياسات المطبقة بدول شرق آسيا. فقد استخدم عدد من الدراسات نماذج الانحدار لدراسة تأثير تدخلات السياسة الصناعية إما على نمو TFP[١] على المستوى القطاعي[٢]، أو في الحالة اليابانية بشأن تغيير شروط التجارة الدولية[٣]. لا تكشف هذه الدراسات عن أي دليل ثابت على أن تدخلات السياسة الصناعية أثارت TFP أو القطاعات الاستراتيجية المنتقاة، لكن يمكن قراءة نتائجها للإشارة إلى أن تدخلات السياسة الصناعية أبطأت بالفعل نمو الإنتاجية. في حين تميل الدراسات التي ركزت على الدعم العام للبحث والتطوير الأساسي إلى استنتاجات أكثر إيجابية[٤].

وبالمثل، في حالة كوريا الجنوبية، تحاول توثيق التدخلات لالتقاط العوامل الخارجية بين الصناعات وبالتالي توسيع مجموعة الإنتاج من الاقتصاد، ويتم تقييمها إما مباشرة من خلال جدول المدخلات والمخرجات[٥]، أو بشكل غير مباشر عبر تحليل الاقتصاد القياسي للسلسلة الزمنية(٦)، وتشير إلى أن هذه الظروف لم تكن واسعة الانتشار بشكل عام. بالرغم من أن تدخلات السياسة الصناعية كان لها تأثير إيجابي في بعض الحالات، إلا أنها لم تكن التفسير الرئيسي لأداء النمو الاستثنائي لكوريا الجنوبية خلال هذه الفترة. وكان السبب في معظم النمو هو تراكم رأس المال.

كما ان هناك عدد كبير من دراسات الحالة لمختلف الصناعات والمشروعات والمبادرات، التي وصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات غير المحددة والمتناقضة بشكل متوقع. وتتمتع دراسات الحالة

بميزة الكشف عن تفاصيل مؤسسية كبيرة، ولكن يعاب عليها أنها محدودة في قدرتها على طرح الحقائق المضادة.

باختصار، يوجد عدد من الدراسات التي تستخدم مجموعة متنوعة من المنهجيات التي تحاول تقييم السياسات الصناعية التي تنتهجها بعض دول شرق آسيا. والمراجعة الشاملة لهذه الدراسات تتجاوز نطاق هذا البحث، لكن يمكن القول أن الأدلة الداعمة لوجود التأثير المتسارع للنمو للسياسات الصناعية متواضعة[٧]. في حين أنه من السهل نسبيًا توثيق التأثير الذي أحدثته تدخلات السياسة الصناعية على تكوين الناتج والتجارة (أي أنه تم بالفعل تحويل الموارد)، فإن المحاولات الرسمية لنمذجة تأثير تدخلات السياسة الصناعية لا تكشف إلا القليل من التأثير الإيجابي على الإنتاجية أو النمو أو الرفاهية. قد يكون هذا مفاجئًا بالنظر الرأي التقليدي القائل بأن هذه الحكومات تتدخل بطريقة نشطة وبناءة إلى حد ما، وأداء النمو الواضح لهذه الاقتصادات.

٣. نمو الصادرات في دول شرق آسيا والسياسة الصناعية بها

أكدت العديد من الدراسات أن أسباب معجزة شرق آسيا لا يمكن ارتكازها على عامل واحد بسيط لمجموعة متنوعة من التجارب[٨]. ومع ذلك، هناك حقيقة واضحة وهى أن اقتصاديات هذه المعجزة شهدت نمو سريع للغاية للصادرات المصنعة، والتي يمكن اعتبارها متغير حاسم في "الإقلاع الاقتصادي" منذ عام ١٩٦٠ للطبقة الاولى من اقتصاديات حديثة العهد بالتصنيع (جمهورية كوريا وتايبيه والصين وهونغ كونغ وسنغافورة). ولاحقا الطبقة الثانية (ماليزيا وتايلاند واندونيسيا) والتي شهدت أيضا نموا سريعا في عام ١٩٨٠. على سبيل المثال، ارتفعت حصة الطبقة الاولى في الصادرات العالمية من السلع الصناعية من ١,٥ ٪ في عام ١٩٦٥، إلى ٥,٣٪ في عام ١٩٨٠ وإلى ٧,٩٪ في عام ١٩٩٠؛ حصة مجتمعة من ماليزيا وتايلاند واندونيسيا ارتفعت من ٠,٤ ٪ في عام ١٩٨٠ إلى ١,٥ ٪ بعد عقد من الزمان[٩].

كما يتضح أنه يوجد تشابه كبير في الأنواع للصناعات التصديرية التي تتخصص فيها الدول في المراحل المماثلة في التنمية للدولة. فقد بدأت جميع الدول بالتركيز على السلع كثيفة العمل ذات التكنولوجيا البسيطة. على الرغم من أن سرعة الخروج من هذا قد تباينت، إلا أنه تم الانتقال دائمًا إلى مجموعة من العناصر الأكثر كثافة من حيث رأس المال والتكنولوجيا المتطورة. هذا النمط الشائع من التخصص الأولي في الأنشطة كثيفة العمالة أو كثيفة الاستخدام للموارد متبوعة بالانتقال على سلم الميزة النسبية، مع تغير وفرة الموارد النسبية، هو بالضبط التسلسل المنصوص عليه في "مراحل الميزة النسبية" منذ سنوات عديدة في (Balassa 1977)[١٠].

كما اختلفت الآليات المؤسسية لهذا النمو في الصادرات، على سبيل المثال كانت الشركات المحلية أو الأجنبية هي المحرك الرئيسي، سواء استخدمت مناطق تجهيز الصادرات، أو مدى الدعم

المرتفع المطلوب للتصدير ومدى تدخل الحكومة من خلال الائتمان الموجه لترقية هيكل التصدير. ويلخص الجدول(١) توقيتات التحولات في السياسة التجارية في هذه الاقتصاديات. ويتضح أنه عندما انصرفت الاقتصاديات الأربعة الأولى من أسواق التصدير، امتلأت بها المجموعة الثانية، كذلك في الجدول(٢) والذى يستعرض حصة إجمالي الصادرات التي حصلت عليها فئات معينة من المنتجات خلال الفترة من منتصف الستينيات إلى أوائل التسعينيات.

جدول(١) توقيت التحولات في السياسة التجارية لبعض دول شرق آسيا

Indonesia	R.of korea	Malaysia	Taipei,china	Thailand	Singapore
-١٩٤٨ ١٩٦٦القومية الاقتصادية تأميم الشركات الهولندية	-١٩٦١ ١٩٧٣إقلاع التصدير الأولي	-١٩٥٠ ١٩٧٠الصادرات القائمة على الموارد الطبيعية	١٩٥٧-١٩٥٣ إحلال الواردات	-١٩٥٥ ١٩٧٠الصادرات القائمة على الموارد الطبيعية	-١٩٥٩ ١٩٦٤ بدائل استيراد مكثفة
-١٩٦٧ ١٩٧٣ بعض تحرير التجارة	-١٩٧٣ ١٩٧٩ الصناعات الثقيلة والكيميائية	٨٥-١٩٧١ استيراد بدائل وترويج صادرات	٧٢-١٩٥٨ ترويج الصادرات	٨٠-١٩٧١ استبدال الواردات	٧٣-١٩٦٧ تشجيع تصدير العمالة المكثفة
-١٩٧٤ ١٩٨١ النفط وازدهار السلع	-١٩٨٠ ١٩٩٠ تحرير تدريجي والتحرك إلى أقل انتقائية	-١٩٨٦ وما بعده التحرير التدريجي للتجارة وتشجيع الصادرات	٧٦ - ١٩٧٣ التوحيد الصناعي	-١٩٨٠ وما بعده تحرير التجارة وتشجيع الصادرات	-١٩٧٣ ١٩٨٤ تطوير هيكل التصدير
-١٩٨٦ وما بعده التحرير التدريجي للتجارة وتشجيع الصادرات	-١٩٩٠ وما بعده تحرير التجارة والصادرات المتطورة		- ١٩٨١ وما بعده تصنيع التكنولوجيا العالية		-١٩٨٥ وما بعده تعزيز الصادرات من التكنولوجيا العالية والخدمات

Source: World Bank (1993) The East Asian Miracle, Washington DC.

جدول(٢) تغير تركيبة الصادرات للطبقة الاولى والثانية من اقتصاديات حديثة التصنيع

(الصادرات المختارة % من إجمالي الصادرات غير النفطية)

Republic of Korea	**1965**	**1975**	**1985**	**1994**
Food	17.5	14.1	4.4	2.8
Textiles, clothing, footwear	30.9	43.9	32.1	22.7
Wood and paper products	11.1	5.6	0.7	1.1
Non-electrical machinery	1.5	0.7	2.0	5.7
Electrical machinery	0.3	6.4	7.2	20.8
Chemicals and pharmaceuticals	0.2	1.6	3.6	7.1
Computer and office equipment	0	1.0	2.1	4.0
Communications equipment	0.9	3.0	5.7	6.7
Taipei,China	**1965**	**1975**	**1985**	**1994**
Food	53.0	16.6	6.2	4.0
Textiles, clothing, footwear	15.8	38.9	32.6	19.4
Wood and paper products	7.3	5.2	2.9	1.7
Non-electrical machinery	1.4	2.8	4.5	8.2
Electrical machinery	1.4	5.1	9.1	15.1
Chemicals and pharmaceuticals	4.9	2.0	2.9	6.1
Computer and office equipment	0	1.6	4.5	13.5
Communications equipment	1.3	9.0	7.7	6.6
singapore	**1965**	**1975**	**1985**	**1994**
Food	21.2	11.8	7.6	4.8
Textiles, clothing, footwear	9.1	7.8	6.5	4.0
Wood and paper products	1.3	3.1	2.4	1.0
Non-electrical machinery	4.6	8.6	8.6	7.5
Electrical machinery	1.8	13.2	19.0	23.4
Chemicals and pharmaceuticals	5.7	6.0	8.7	6.9
Computer and office equipment	0.3	2.6	9.3	27.6
Communications equipment	0.5	4.9	8.6	10.4
Hong kong, china	**1965**	**1975**	**1985**	**1994**
Food	4.7	1.9	2.1	2.9
Textiles, clothing, footwear	64.2	60.4	46.7	44.8
Wood and paper products	0.5	0.3	0.6	1.5
Non-electrical machinery	0.6	0.6	1.6	3.3
Electrical machinery	3.1	6.1	9.0	13.1
Chemicals and pharmaceuticals	1.3	0.9	1.1	4.0
Computer and office equipment	0	1.7	5.7	7.1
Communications equipment	3.6	7.0	6.9	4.5
indonesia	**1965**	**1975**	**1985**	**1994**
Food	27.0	22.7	14.6	11.7
Textiles, clothing, footwear	0.2	0.3	6.1	24.7
Wood and paper products	0	0.1	10.0	17.3
Non-electrical machinery	2.5	0.8	0.2	0.6
Electrical machinery	0	0.6	0.8	2.1
Chemicals and pharmaceuticals	0.5	1.4	5.9	3.2
Computer and office equipment	0	0	0	0.9
Communications equipment	0	0.1	0	2.5
malaysia	**1965**	**1975**	**1985**	**1994**
Food	6.9	7.7	6.1	3.6
Textiles, clothing, footwear	0.5	2.7	4.5	6.2
Wood and paper products	0.7	2.6	1.5	4.1
Non-electrical machinery	0.7	1.6	2.1	3.6
Electrical machinery	0.2	3.1	17.9	24.5
Chemicals and pharmaceuticals	1.1	1.0	1.6	3.1
Computer and office equipment	0	0.9	0.2	10.0
Communications equipment	0	0.6	3.3	13.8
Thailand	**1965**	**1975**	**1985**	**1994**
Food	55.2	64.0	47.4	22.7

Textiles, clothing, footwear	0.5	6.6	16.7	20.4
Wood and paper products	0.1	1.3	1.3	1.1
Non-electrical machinery	0	0.2	1.8	3.7
Electrical machinery	0.1	1.0	6.3	12.7
Chemicals and pharmaceuticals	0.1	0.6	1.4	3.0
Computer and office equipment	0	0	0.8	9.5
Communications equipment	0	0.1	0.1	4.2

Source: UNCTAD, Trade and Development Report 1996, Geneva, 1996.

من البيانات المدرجة في جدول (٢) تتضح العديد من الاتجاهات يمكن إيضاحها في النقاط التالية:-

- انخفاض الأهمية النسبية لصادرات المنتجات الأولية (الغذاء أساسا) للطبقة الاولى من اقتصاديات حديثة التصنيع من منتصف ١٩٦٠، والتي كانت مهمة في البداية في جميع الحالات، باستثناء هونغ كونغ، الصين.
- الأهمية الأولية والانخفاض النسبي اللاحق في صادرات المنسوجات والملابس والأحذية من هذه الاقتصادات.
- الظهور خلال الثمانينيات من الطبقة الاولى لاقتصاديات حديثة التصنيع بتحقيق صادرات كبيرة من السلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، مثل الآلات الكهربائية والكيميائية و المستحضرات الصيدلانية والحاسوب ومعدات الاتصالات.
- نمط مماثل إلى حد كبير للطبقة الثانية من اقتصاديات حديثة التصنيع مع بعض الاختلافات في التوقيت والمحتوى؛ حيث أصبحت صادرات المنسوجات والملابس والأحذية مهمة كنسبة من الصادرات بعد حوالي ٢٠ سنة مما كانت عليه في حالة الفئة الأولى، في وقت متأخر من عام ١٩٨٠ بدلا من أواخر ١٩٦٠ (على الرغم من أنها لم تصبح ذات أهمية كبيرة في ماليزيا)؛
- تأخر مماثل لمدة ٢٠ سنة تقريبًا في المستوى الثاني من اقتصاديات حديثة التصنيع في الارتفاع في نصيب الصادرات من بعض المنتجات كثيفة التكنولوجيا والمهارة، مثل الآلات غير كهربائية والكيماويات والمستحضرات الصيدلانية.
- خطوات سريعة ومبكرة في تغيير تركيبة الصادرات نحو بعض الأنشطة المكثفة تقنيًا - بشكل أساسي أجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصالات في كل من ماليزيا وتايلاند (ولكن ليس إندونيسيا)؛ هاتين الفئتين كانت ٢٤٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية في ماليزيا و١٤٪ في تايلاند في عام ١٩٩٤، مقارنة مع ١١٪ في جمهورية كوريا، و٢٠٪ في تايبيه، والصين، و ٣٩٪ في سنغافورة و ١٢٪ في هونغ كونغ، الصين.

الانتقال إلى قطاعات التكنولوجيا العالية خلال التسعينات في اقتصاديات المستوى الثاني كانت مدفوعة بأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قامت الشركات الدولية بتحويل أجزاء من سلسلة القيمة الخاصة بها إلى مواقع الأجور المنخفضة. وكانت مخرجات هذه القطاعات من بين أكثر المنتجات ديناميكية في التجارة العالمية على مدى العقدين الماضيين. ومع ذلك، تعكس البيانات، بالنسبة لاقتصادات المستوى الثاني، أن معظم صادراتها من هذه السلع سوف تغطى عناصر المهارة المنخفضة لعملية الإنتاج المتعلقة بالتجميع أو التصنيع البسيط للأجزاء والمكونات، لاستخدامها في مكان آخر في السلسلة.

ويمكن توسيع نطاق البيانات الواردة في جدول (٢) بالتركيز على تصنيف الصادرات على نطاق واسع من الفئات التكنولوجية. حيث يبين جدول (٣) البنية التكنولوجية المتغيرة للصادرات من اقتصاديات حديثة التصنيع في ١٩٨٥ و ١٩٩٨ باستخدام شكل معروف من تصنيف التكنولوجيا.

جدول(٣) صادرات الصناعة التحويلية (وفقا للفئة التكنولوجية ١٩٨٥ و١٩٩٨)

Country 1985	Resource based	Low tech	Medium tech	High tech
R.of korea	**8.6(3.5)**	**41.4(27.2)**	**37.2**	**12.8**
Taipei,China	**9.9(5.8)**	**52.9(29.6)**	**21.1**	**16.2**
Singapore	**43.5(8.0)**	**8.6(4.0)**	**23.4**	**24.5**
Malaysia	**53.7(46.4)**	**8.0(5.4)**	**11.4**	**26.9**
Thailand	**37.9(28.2)**	**35.4(26.8)**	**22.0**	**4.7**
Philippines	**56.0(43.1)**	**24.1(14.5)**	**0.9**	**11.0**
Indonesia	**75.2(43.8)**	**15.5(13.1)**	**6.4**	**3.0**
Hong kong, China	**3.2(1.7)**	**63.0(44.1)**	**19.1**	**14.8**
Country 1998	**Resource based**	**Low tech**	**Medium tech**	**High tech**
R.of korea	**10.7(3.9)**	**21.0(11.3)**	**38.5**	**29.8**
Taipei,China	**5.5(2.6)**	**30.4(13.5)**	**27.5**	**36.6**
Singapore	**14.1(3.4)**	**7.0(2.2)**	**18.7**	**60.2**
Malaysia	**16.7(14.5)**	**11.0(5.0)**	**20.3**	**52.1**
Thailand	**19.3(12.4)**	**25.3(15.2)**	**20.5**	**34.8**
Philippines	**7.2(5.5)**	**14.5(10.6)**	**10.9**	**67.4**
Indonesia	**38.8(26.6)**	**33.0(20.5)**	**18.5**	**9.7**
Hong kong, China	**4.5(2.9)**	**56.3(47.8)**	**13.2**	**26.0**

Source: S.Lall, "The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports 1985-98" Oxford Development Studies, vol 28,no 3, 2000.

ملاحظات:

Resource based: الأرقام بين الأقواس مخصصة للمصنوعات الزراعية بما في ذلك المنتجات الغذائية والكحول والتبغ. Low tech: الأرقام بين الأقواس هي للمنسوجات والملابس والأحذية.

بحلول أواخر التسعينيات، شهدت جميع هذه الاقتصاديات تنويعًا كبيرًا في صادراتها والانتقال إلى خطوط المنتجات المتطورة على نحو متزايد (حتى لو كان هذا يرجع لدمجهم في سلاسل القيمة العالمية في نهاية التجمع من السلسلة).

في معظم التفسيرات لقصة المعجزة الاسيوية، يُنظر إلى هذا النمو السريع للصادرات على أنه يوفر حافزًا رئيسيًا للطلب لبدء عملية تراكمية من الاستثمارات العالية والأرباح المرتفعة والمدخرات العالية والنمو المرتفع. وقد تساءل Rodrik[١١] عما إذا كانت الصادرات المصنعة تمثل حصة كبيرة بما يكفي من إجمالي النشاط الاقتصادي في جمهورية كوريا وتايبيه، الصين، لأنهم لعبوا هذا الدور في بداية فترة النمو العالية في أوائل عام ١٩٦٠[١٢]. وكانت وجهة نظره أن طفرة النمو الرئيسية كانت بسبب زيادة الاستثمار، وحتى في هذا التفسير، يظهر أن ارتفاع الطلب على الصادرات قد يوفر جزءًا من الحافز لزيادة الاستثمار. على سبيل المثال، يستشهد (Quibria 2002) بدراسة حول كوريا، تدعي أن الاستثمار المحلي في الستينيات، والذي ركز عليه رودريك في شرحه للنمو الكوري، لم ينمو بقوة إلا بعد التحول نحو اتجاه تصدير أكبر[١٣]. وفي الاقتصادات الأصغر والأكثر انفتاحاً في هونغ كونغ والصين وسنغافورة، فإن مثل هذه الشروط غير ضرورية بالنظر إلى الحجم النسبي الكبير لصادرات الناتج المحلي الإجمالي في أوائل الستينيات. وفي أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، في بداية فترات النمو المرتفعة في إندونيسيا وتايلاند وماليزيا، كانت معدلات التصدير إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير مما كانت عليه في جمهورية كوريا وتايبي بالصين في أوائل الستينيات، بحيث كان التأثير الكلي لتوسع الصادرات هناك كانت أكبر نسبيا.

ويمكن تحديد بعض الآليات التي يمكن من خلالها للدول التي تبدأ على طريق النمو السريع وزيادة الصادرات:

أولاً، هناك طريق لتوسيع الطلب، وذلك إذا تمكنت الاقتصاديات من اقتحام أسواق التصدير، فستكون قادرة على التغلب على قيود المبيعات التي يفرضها الحجم المطلق وديناميكية السوق المحلية. وفيما يتعلق بالمصنّعين، يشار غالبًا إلى أن هناك مرحلة مناسبة لاستبدال الواردات عندما يمكن للإنتاج المحلي أن يستحوذ على السوق الذي تخدمه الواردات أولاً. علاوة على ذلك، سيتم تحديد توسع المبيعات من خلال نمو تلك السوق المحلية، والتي قد تكون منخفضة نسبيًا[١٤]. وبقدر أهمية زيادة العوائد في الإنتاج، فإن هذا سيعزز ميزة التشغيل عند مستويات إنتاج أعلى بسبب

التصدير، ويمكن أن تؤدي تخفيضات التكلفة اللاحقة بسبب التخصص إلى المزيد من المكاسب التراكمية في حصة سوق التصدير.

ثانياً، يؤدي التصدير من خلال مواجهة الشركات للمنافسة الأجنبية والتكنولوجيا والتسويق، إلى تحقيق مكاسب إنتاجية لا يمكن الحصول عليها من المبيعات في السوق المحلية. حيث أن الاتصالات مع المشترين الأجانب، على سبيل المثال في قطاع الملابس ومؤخراً في فروع الإلكترونيات، تعنى أن شركات شرق آسيا حصلت على إمكانية الوصول إلى التصميمات أو التقنيات الأجنبية التي سمحت لها بترقية إنتاجها وفقًا للمعايير الدولية، وبالتالي تعزيز الإنتاجية. وقد تم ممارسة ضغوط تنافسية قوية على الموردين المحليين الذين ينتجون بموجب عقود مع مشترين في الخارج لأنه للحفاظ على عقودهم، كان عليهم مراقبة التكاليف باستمرار لأن المشترين الأجانب كانوا "يبحثون باستمرار عن مصادر أحدث وأقل تكلفة"(١٥).

ثالثًا، تسمح الصادرات بالوصول إلى الواردات التي يمكن شراؤها بالعملة الأجنبية التي تنتج عنها. وبالنسبة لمكاسب المنتجين الفرديين من الواردات، يمكن أن تكون استاتيكية (إذا كانت تكلفتها أقل من الإنتاج المحلي المتنافس)، وديناميكية (حيث تجسد الواردات الرأسمالية والوسيطة تكنولوجيا فائقة تسمح بمكاسب إنتاجية). وسوف يستفيد المستهلك أيضًا من الوصول إلى منتجات جديدة أو أرخص(١٦).

رابعًا، في حالة أن نمو الإنتاج الصناعي أكثر قيمة في الهامش من نفس النمو في الزراعة أو الخدمات، بسبب العوامل الخارجية والعوائد الديناميكية المتزايدة الحجم، والتحول في تكوين الصادرات في الدول النامية غير المنتجة (لا سيما ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا حيث كانت الصادرات الأولية مهمة في البداية) سيكون لها في حد ذاتها آثار نمو إيجابية.

خامساً، إذا اجتذبت الاستراتيجية الموجهة نحو التصدير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يكن ليأتي للاقتصاد في ظل نظام احلال الواردات، وهذا الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى ظهور عوامل خارجية إيجابية للاقتصاد المحلي، فستكون هناك فوائد أخرى تتجاوز القيمة النقدية للزيادات في الصادرات. وقد تباين دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بدرجة كبيرة مع اعتماد بعض الاقتصادات (سنغافورة والفلبين وماليزيا) بشكل كبير على الشركات الأجنبية المملوكة لنمو الصادرات وغيرها (جمهورية كوريا وتايلاند وتايبيه بالصين) اعتمدت بدرجة أقل(١٧).

اهتمت الدراسات التطبيقية لربط نمو الصادرات بنمو الناتج المحلي الإجمالي بمشاكل السببية والتطور الذاتي. ويميل (Quibria 2002) في شرق آسيا إلى اقتراح دور سببي مستقل مهم لنمو الصادرات المرتفع، وبالتالي إثبات الحجج الأولية المذكورة سابقا(١٨). ومع ذلك، في حين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفع يميل بشكل عام إلى أن يرتبط بالنمو السريع للتجارة والصادرات الخارجية، فإن الاتجاه المعاكس لا يصمد دائمًا، بحيث لا تنمو جميع الاقتصاديات التي تمثل فيها

الصادرات حصة متزايدة في إجمالي النشاط بسرعة. على سبيل المثال، كان هناك عدد من أقل الدول نمواً التي شهدت ارتفاعاً في معدلات الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في التسعينيات، والتي نمت ببطء فقط من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[١٩]. وبالتالي فإن ما يبدو مهمًا أيضًا هو بيئة السياسة المحلية المصاحبة وبنية او تكوين الصادرات، بالإضافة الى أن الصادرات الصناعية العامة توفر إمكانات أكثر ديناميكية.

٤. تجارب دول شرق آسيا

عند التفكير في تجارب الاقتصاديات حديثة العهد بالتصنيع، من المهم ملاحظة الاختلافات فيما بينها، حيث أن الاختلاف ليس فقط الاجراءات المستخدمة ما بين الدول، ولكن ايضا يختلف المستفيدون من هذه الاجراءات. على سبيل المثال في جمهورية كوريا كان المستفيدون هم التكتلات الكبيرة في chaebol، وفي تايبيه كانت الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الصينية هى الجهات المتلقية الرئيسية، وفي ماليزيا الشركات المملوكة لماليزيا وبعض الشركات متعددة الجنسيات هم المستفيدين الرئيسيين. وفي إندونيسيا، حيث كانت المحسوبية منتشرة وتحدد العلاقات السياسية والعائلية الوصول إلى العوائد. وفي سنغافورة كانت الشركات الأجنبية هي المستفيدة الرئيسية. وبالنظر إلى هذا التنوع والاختلاف، فليس من المستغرب أن يكون استخدام الإيجارات نفسه متنوع، وكذلك فعاليتها في توليد مزيد من الصادرات والاستثمار.

وسوف يتناول هذا الجزء دراسة موجزة عن هذه التجارب مع التركيز على جمهورية كوريا وتايبيه والصين وسنغافورة. في هذه الدول، على الرغم من أن السياسة الصناعية مرت بمراحل مختلفة وتم التراجع في التسعينات، هناك دليل واضح ليس فقط للتركيز على التصدير، ولكن محاولة منهجية لتغيير نمط التخصص في الاقتصاد والتحرك على سلم الميزة النسبية. وقد وجد أن هناك بعض أوجه التشابه في الاقتصاديات حديثة التصنيع (باستثناء هونغ كونغ، الصين)، كان هناك تدخل في السياسة أقل منهجية وأقل انتشارا.

فيما يتعلق بجمهورية كوريا يتضح أن السياسة الصناعية بها مرت بمراحل مختلفة[٢٠]. ركزت الجهود الأولية للتصنيع منذ أوائل الستينيات على زيادة وتوسيع صادرات الصناعات التحويلية، خاصةً في السلع التكنولوجية البسيطة كثيفة العمالة، مثل الأطعمة المصنعة والملابس والأحذية والسلع الرياضية ولعب الأطفال (انظر الجدولين (٢)،(٣) لمعرفة التركيب المتغير للصادرات). خلال هذه الفترة كانت هناك حماية للسوق المحلية ونظام تحكم كمي للواردات وتخصيص العملات الأجنبية. كما تضمن توجيه الحكومة للقطاع المصرفي أن يذهب الائتمان إلى المجالات ذات الأولوية، والتي أصبحت الصادرات أهمها. وشملت إجراءات ترويج الصادرات ائتمانات مدعومة للعمل ورأس المال الاستثماري، والوصول التفضيلي إلى تراخيص الواردات والصرف الأجنبي، والمدفوعات النقدية المباشرة، والوصول المعفى من الرسوم على المدخلات المستوردة المستخدمة في الصادرات. ومنذ منتصف الستينيات فصاعداً، تم تحديد الشركات لأهداف محددة للتصدير وارتبط

استلام الائتمان طويل الأجل ارتباطًا مباشرًا بالإنجازات السابقة في تحقيق هذه الأهداف. وكانت هذه المجموعة من الحوافز متاحة للشركات التي كانت مبيعاتها المحلية محمية بموجب تعريفات الاستيراد، وذلك لتجنب أو الحد من التحيز ضد التصدير[٢١]. وحتى عندما كانت تتمتع الصناعات الأكثر كثافة في رأس المال والمنافسة للاستيراد بحماية إيجابية قوية في السوق المحلية، كان هناك ضغط من الحكومة على هذه الشركات المنافسة للاستيراد لاقتحام أسواق التصدير. في هذه المرحلة، كانت الصادرات بشكل عام هي المستهدفة بدلاً من شركات أو قطاعات معينة، بحيث كانت التدخلات فعالة إلى حد كبير وليست انتقائية.

منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، تحولت المناقشات السياسية في جمهورية كوريا إلى اهتمام بتوسيع القاعدة الصناعية في الدولة من خلال الانتقال إلى إنتاج الصناعات الوسيطة والصناعات كثيفة رأس المال في حملة الصناعات الثقيلة والكيميائية التي صيغت بمرسوم رئاسي صدر عام ١٩٧٣. كان هذا جزءًا من خطوة لتنويع هيكل الصادرات وتحديثه جذريًا. وتم اختيار ستة قطاعات للترويج (الصلب والبتروكيماويات والمعادن غير الحديدية وبناء السفن والالكترونيات والآلات). وكانت هذه الاهداف قصيرة الاجل للتصدير المعطاة والبيانات الرسمية توضح بأنه من المتوقع تحقيق القدرة التنافسية الدولية خلال فترة قصيرة مدتها عشر سنوات. في هذه المرحلة، أصبحت التدخلات الحكومية أكثر انتقائية من السابق، حيث تم الترويج لشركة Chaebol الفردية على أساس أن الشركات الكبيرة كانت مطلوبة لدعم الإنتاج على نطاق تنافسي[٢٢]. استخدمت سياسة القروض – آلية ائتمانية موجهة لتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية – على نطاق واسع في هذا الوقت، وكانت في ذروتها عام ١٩٧٨ حيث قدرت بما يزيد قليلاً عن نصف إجمالي الائتمان في الاقتصاد[٢٣]. كانت قروض رأس المال العامل بالمعدلات المدعومة متاحة لأي مصدر، ولكن فقط الشركات والقطاعات ذات الأولوية يمكنها الحصول على تمويل طويل الأجل بهذه المعدلات. وقد أدت الاجراءات المتعمدة لتوجيه المجموعات الكبيرة إلى قطاعات معينة ودعمها مالياً إذا واجهت مشاريعها صعوبات، إلى خلق مفهوم "Too-Big-Too-Fail"[٢٤] الذي كان يلعب دورًا مهمًا في جمهورية كوريا في الأزمة المالية لعام ١٩٩٧.

ابتداءً من عام ١٩٨٠ تقريبًا، أصبحت الاجراءات الانتقائية مخففة وأكثر فعالية، ولكن لم يتم اتباع استراتيجية الحكومة أقل تدخلاً. وقد تم الإعلان عن برنامج الاستقرار الشامل في ذلك الوقت باعتباره السعي وراء "الاقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص"[٢٥]، على الرغم من أن مشاركة الحكومة ظلت أعلى بكثير منها في العديد من الاقتصادات الأخرى. خلال الثمانينيات من القرن الماضي، كانت هناك عملية تدريجية ومدروسة لتحرير الواردات تشمل الإلغاء التدريجي لترخيص الاستيراد وخفض التعريفات الجمركية على الواردات. تم تخفيض حوافز التصدير من النوع المستخدم سابقًا، وكذلك التحيز لصالح الأنشطة والشركات ذات الأولوية. وتحول تركيز الحوافز المالية تدريجياً إلى أساس غير تمييزي يهدف إلى أنواع محددة من الاستثمار، مثل الإنفاق على البحث

والتطوير. كان التركيز على البحث والتطوير حملة في الثمانينيات من القرن الماضي لتعزيز أنشطة التكنولوجيا المتقدمة، والتي أصبحت الأولوية الجديدة بعد مرحلة الصناعة الثقيلة والكيميائية. وتم تخفيف قيود الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثمانينات كوسيلة للوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية. وكان تخصيص الائتمان المصرفي في هذا الوقت لا يزال متأثراً بالحكومة، على الرغم من تقليص دور قروض السياسات. ومع ذلك، كانت القروض لا تزال موجهة إلى بعض المجالات والشركات ذات الأولوية، على الرغم من تحول أولوياتها في الثمانينات، مع تركيز جديد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنشطة التكنولوجيا المتقدمة والشركات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة. وفي قانون التنمية الصناعية الذي أصبح ساري المفعول في عام ١٩٨٦، تم تحديد صناعات الشحن والبناء الأجنبي والمنسوجات والسبائك الحديدية والأصباغ والأسمدة للترشيد. كما تضمنت الاجراءات المتاحة لهذه الشركات الائتمان المدعوم لتحديث المعدات وتمويل عمليات الدمج، وكذلك فرض المزيد من القيود في القطاعات الهامة.

حتى أوائل التسعينيات لم تكن الحكومة انسحبت فعليا من النشاط الاقتصادي ولم تنتهى السياسة الصناعية "القديمة" بالفعل، حيث أن هناك بعض الاجراءات بعد أزمة عام ١٩٩٧، اتخذت في إجبار chaebol على التخلي عن خطوط معينة من النشاط للتركيز على مجالاتها الأساسية، مما يظهر جوانب من التدخل الصناعي. ويلخص الجدول (٤) السمات الرئيسية للسياسة الصناعية في جمهورية كوريا.

جدول (٤) مراحل السياسة الصناعية في جمهورية كوريا

الفترة	الانشطة ذات الأولوية	الادوات الرئيسية
١٩٦٠-٧٣	الصادرات في القطاعات الرئيسية العامة – الصناعات كثيفة العمالة	حماية الواردات ودعم الصادرات بما في ذلك عيوب الرسوم ومخصصات الائتمان المدعومة واستهداف الصادرات
١٩٧٣-٨٠	الصناعات الثقيلة والكيميائية – القطاعات ذات الأولوية الصلب والبتروكيماويات. المعادن غير الحديدية وبناء السفن والالكترونيات والآلات؛ الشركات ذات الأولوية اختيار الشركات الكبيرة	بالإضافة إلى الآليات السابقة، الاستخدام الواسع النطاق لقروض السياسة لتوجيه الأموال إلى الشركات والقطاعات ذات الأولوية. حوافز الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية.
١٩٨٠-٩٠	الصادرات المصنعة، الشركات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة، الشركات الصغيرة والمتوسطة. الاولوية لأنشطة التكنولوجيا العالية	تحرير الواردات على مراحل، وإنهاء قروض السياسة. لا يزال نفوذ الحكومة على تخصيص الائتمان. حوافز الاستثمار للبحث والتطوير وتخفيف القيود المفروضة على FDI
١٩٩٠ فصاعدا	التنمية التي يقودها القطاع الخاص؛ إعادة هيكلة chaebol بعد أزمة ١٩٩٧	تحرير القطاع المالي؛ فتح حساب رأس المال.

Source: K.Kim and D. Leipziger, "Korea: a case of government-led development" in D.Leipziger (editor) Lessons from East Asia, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1997.

إذا كانت جمهورية كوريا، غالبًا ما يتم اعتبارها نموذجًا أوليًا للسياسة الصناعية، فهناك العديد من أوجه التشابه الواسعة بينها وبين تجارب تايبيه، الصين. فكان فيهما تركيز قوي على الصادرات إلى جانب الحماية المبكرة في السوق المحلية والاجراءات اللاحقة التي اتخذتها الحكومة لرفع مستوى الهيكل الصناعي. ويتمثل الاختلاف الرئيسي في الدور الأكبر نسبيًا في تايبيه والصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العامة بدلاً من الشركات الخاصة الكبيرة والهامة، ولكن كان هناك هيمنة أقل، في الإقراض الموجه في شكل قروض سياسية. في تايبيه والصين معظم مناقشات السياسة الصناعية تشير إلى تسلسل يبدأ بفترة قصيرة من إحلال الواردات في عام ١٩٥٠(١٩٥٣-١٩٥٧)[٢٦]. وشمل ذلك مزيج من القيود الكمية على الواردات والتعريفات الجمركية لحماية السوق المحلية، وكذلك استخدام نظام سعر صرف متعدد مع تحديد قيمة العملة الأجنبية بشكل مختلف للصادرات والواردات. وكان المستفيدون الرئيسيون عبارة عن الأنشطة كثيفة العمل البسيطة.

في معظم التفسيرات، في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، تم اتخاذ قرار حاسم للتحول نحو المزيد من الترويج للصادرات؛ ما أطلق عليه "مرحلة احلال الصادرات" (١٩٥٨-١٩٧٢)، حيث تحولت تركيبة الصادرات بشكل كبير إلى الصناعات كثيفة العمل[٢٧]. كما تضمنت أدوات السياسة المستخدمة نظام الخصم للسماح بالوصول المعفى من الرسوم للمدخلات المستوردة التي يحتاجها المصدرون، والقروض المدعومة المتاحة للمصدرين فقط، وسعر صرف موحد مقوم بأقل من قيمته، ونظام استهداف الصادرات لصناعات معينة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت اجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، بما في ذلك الاعفاءات الضريبية وحرية إعادة الأرباح للبلاد. ومع ذلك، تم فرض متطلبات المحتوى المحلي (بحد أقصى ٧٠٪ من القيمة المضافة) على الشركات الأجنبية في بعض القطاعات لتطوير الروابط المحلية. في عام ١٩٦٥ كجزء من هذا التوجه، تم إقرار القانون الأساسي لإعداد مناطق تجهيز الصادرات. بحلول عام ١٩٧٠ كانت هذه المناطق تمثل بالفعل ١٠ ٪ من إجمالي الصادرات. كان نمو الصادرات خلال هذه المرحلة في السلع التكنولوجية البسيطة الكثيفة العمالة ولكنها توسعت لتشمل الالكترونيات الاستهلاكية البسيطة، مثل أجهزة الراديو والثلاجات، وكذلك السلع مثل الساعات والساعات ولعب الأطفال. يتضح من ذلك أن ترويج الصادرات كان أكثر فعالية من كونه انتقائيًا، على الرغم من وجود بعض الانتقائية فيما يتعلق بتخصيص الائتمان بين القطاعات. ومع ذلك، ظلت حماية السوق المحلية كبيرة، بحيث ظهر في جمهورية كوريا هيكل ثنائي لشركات التصدير والاستيراد[٢٨].

كما هو الحال في جمهورية كوريا خلال سبعينيات القرن العشرين، كانت الحاجة إلى الارتقاء بالصناعة هام جدا من قبل صانعي السياسة، مما أدى إلى مرحلة من "التوحيد الصناعي" (١٩٧٣-١٩٨٠). وتضمن ذلك تحولًا في الاستراتيجية فيما تم اعتباره مرحلة من "احلال الواردات الثانوية"

وذلك بالإنتاج المحلي للوسائط الصناعية والسلع الرأسمالية – مثل الحديد والصلب والبتروكيماويات والأدوات الآلية والآلات الكهربائية – لاستخدامها في صناعات التصدير. كما أن كثافة رأس المال للعديد من هذه الأنشطة، منحت المؤسسات العامة دورًا مهمًا. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك استثمارات عامة ضخمة في مشاريع البنية التحتية الكبيرة. كان عنصر الدعم في القروض المقدمة للمصدرين مرتفعًا جدا في السبعينيات، حيث انخفض بنسبة ٢٠٪ تقريبًا من قيمة الصادرات في منتصف سبعينيات القرن العشرين إلى ٥٪ في عام ١٩٨٠[٢٩].

على الرغم من أن اجراءات تشجيع الصادرات السابقة منذ الستينيات ظلت سارية في حماية الواردات واستخدام الائتمان الموجه لتشجيع الأنشطة التنافسية للاستيراد[٣٠]. في هذا الوقت بدأ الدعم الحكومي لأنشطة التكنولوجيا العالية الجديدة.

شهدت ثمانينيات القرن العشرين عملية تحرير تدريجي للتجارة، ومع ظهور منافسة الاجور المنخفضة في أماكن أخرى، استهدفت الحكومة، كما حدث في جمهورية كوريا، أنشطة التكنولوجيا المتقدمة كأولويات جديدة للتصدير. وتتمثل المجالات الاستراتيجية التي تحظى بأولوية الدعم في تكنولوجيا المعلومات والآلات والتكنولوجيا الحيوية والبصريات الكهربائية وصناعات التكنولوجيا البيئية. وقد تم تحديدها من خلال قائمة من المعايير، والتي لم تشمل فقط كثافتها التكنولوجية العالية، ولكن أيضًا مستويات تلوثها المنخفضة، واستخدامها المنخفض للطاقة، والقيمة المضافة العالية لها وإمكاناتها السوقية[٣١]. ومما شجع عملية إعادة الهيكلة هذه استخدام القروض التفضيلية بأسعار فائدة مدعومة متاحة لفئات واسعة من النشاط بدلاً من الشركات الفردية[٣٢]. وبالإضافة إلى ذلك، جاء دعم البحث والتطوير المحلي من مجموعة من الائتمانيات الضريبية لهذا الشكل من الإنفاق، والاستثمار الحكومي في المختبرات العامة وإنشاء حدائق علمية قريبة من الجامعات والمراكز الفنية. وقد استمر المصدرون بوجه عام في الحصول على إمكانية الوصول إلى القروض التفضيلية خلال الثمانينيات، لكن عنصر الدعم في هذا التمويل انخفض بشكل كبير خلال عشر سنوات. ومع ذلك، استمرت أيضا الإعفاءات الضريبية المستلمة متاحة للمبيعات المحلية.

كما هو الحال في جمهورية كوريا، شهدت التسعينيات نهاية معظم عناصر الانتقائية في السياسة الصناعية. وتم استكمال تحرير الواردات والصرف الأجنبي بشكل كبير؛ كما تم تحرير القطاع المالي مع إلغاء التحكم في أسعار الفائدة وإنهاء الائتمان الموجه؛ وأصبحت الحوافز الضريبية محايدة فيما بين القطاعات الممنوحة للأنشطة العامة مثل البحث والتطوير، ومكافحة التلوث والحفاظ على الطاقة، بدلاً من الاستثمار في قطاعات معينة. كما أصبح الدعم الحكومي لمبادرات التكنولوجيا المتقدمة، من حيث الإنفاق العام على التكنولوجيات الجديدة وإنشاء حدائق علمية جديدة هو محور السياسة الصناعية.

وبالنظر إلى دولة مثل سنغافورة لديها دائما العديد من السمات المميزة. فنجد أنه على الرغم من أنها كانت تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر من جمهورية كوريا أو تايبيه، وكان نظام التجارة الحرة متبع منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، إلا أن هناك بعض عناصر التشابه في محاولة الحكومة لتغيير تركيبة الصادرات و نمط الميزة النسبية بها. وقد تم اتباع ذلك بشكل أساسي عن طريق الإعفاءات الضريبية، والتي ميزت بين القطاعات التي تعطي الأفضلية للأنشطة التكنولوجية المتقدمة والقائمة على المهارات والمعرفة. ولم يتم استخدام الائتمان الموجه والمدعوم على نطاق واسع كأداة للسياسة، على الرغم من أن مجلس التنمية الاقتصادية أنشأ صندوق رأس المال الاستثماري لتمويل الاستثمارات المشتركة في الأنشطة كثيفة التكنولوجيا الجديدة(٣٣).

جدول (٥) مراحل السياسة الصناعية في تايبيه والصين

الفترة	الانشطة ذات الأولوية	الادوات الرئيسية
١٩٥٣-٥٧	احلال الواردات - القطاعات الرئيسية المنسوجات والملابس وغيرها من الصناعات كثيفة العمل	حماية الواردات من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص
١٩٥٨-٧٢	تشجيع الصادرات/ الاحلال- القطاعات الرئيسية الصناعات كثيفة العمل وخاصة الملابس والإلكترونيات. احلال الواردات في بعض السلع الوسيطة - المعادن الأساسية والمواد الكيميائية	سعر صرف تنافسي موحد؛ تخفيض رسوم الاستيراد؛ الإعفاءات الضريبية، قروض مدعومة، مناطق تجهيز الصادرات. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ استهداف التصدير. حماية الواردات من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص.
١٩٧٣-٨٠	احلال الواردات في السلع الوسيطة والرأسمالية بالإضافة إلى الصادرات - القطاعات الرئيسية البتروكيماويات والصلب وبناء السفن والسيارات والأدوات الآلية والآلات الكهربائية والإلكترونيات.	الاستثمار العام في مؤسسات الدولة؛ الإعفاءات الضريبية، قروض سياسية تخفيضات التعريفة الجمركية. حماية محدودة للاستيراد
١٩٨١-٩٠	تشجيع الصادرات والأنشطة التكنولوجية - القطاعات الاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، والآلات، والتكنولوجيا الحيوية، والبصريات الكهربائية، والتكنولوجيا البيئية	تحرير التجارة؛ قروض سياسية للصناعات الاستراتيجية؛ الإعفاءات الضريبية، الاستثمار العام في مرافق البنية التحتية ووسائل البحث؛ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
١٩٩٠ فصاعدا	التنمية بقيادة القطاع الخاص	التحرير المالي - تحرير معدل الفائدة؛ إنهاء القروض السياسية؛ القطاع العام للعلوم والتكنولوجيا، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الاستثمار في التعليم

Source: C. Dahlman and O. Sananikone, "Taiwan, China: Policies and Institutions for Rapid Growth" in D. Leipziger (editor) Lessons from East Asia, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1997.

في كل من هذه الاقتصاديات الثلاثة، تم تسليط الضوء على دعم الدولة للتحديث التكنولوجي من خلال تطوير "أنظمة وطنية للابتكار" باعتباره جانبا رئيسيا في السياسة الصناعية. ويعتبر أحد المؤشرات البسيطة لمدى هذا الدعم هو نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكان للاقتصاديات الثلاثة قيم لهذه النسبة أعلى بكثير من الاقتصاديات الناشئة الأخرى، (حيث في أواخر التسعينيات، بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢,٩ ٪ لكوريا، ١,٩ ٪ لتايبيه، الصين و ١,٥ ٪ لسنغافورة، مقارنة مع ٢,٩ ٪ لليابان، ٢,٦ ٪ للولايات المتحدة اما بالنسبة لماليزيا وتايلاند وإندونيسيا، تقل النسبة عن ٠,٥ ٪)[٣٤]. يعكس كل منها نهجا مختلفا بعض الشيء تجاه السياسة الصناعية للتنمية التكنولوجية المحلية. ففي جمهورية كوريا، تركز بناء القدرات التكنولوجية في chaebol. وتم توفير الدعم العام من خلال الدعم المقدم لمؤسسات البحث والتطوير الخاصة، وذلك من خلال تدفق المعرفة والعاملين بين مختبرات الأبحاث في القطاع العام وهذه الشركات وايضا بالاستثمار في التعليم في المواد التكنولوجية المطبقة. على سبيل المثال، على مدار الفترة من ١٩٦٠ إلى منتصف الثمانينيات، تم تقدير أن ثلثي القطاع الخاص R و D تم تمويلهما بالائتمان المدعوم من الدولة[٣٥]. كذلك، وكمثال بسيط على درجة الدعم من الاستثمار في التعليم عندما تم إنشاء نظام وطني للابتكار في الثمانينيات، كانت حصة طلاب الهندسة من إجمالي السكان أعلى بأربعة أضعاف في جمهورية كوريا مقارنة بالبرازيل، (وهو اقتصاد ناشئ تمت مقارنته مع جمهورية كوريا)[٣٦].

في تايبيه، الصين كانت الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص هي الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكثير منهم كانت ناجحة في إنشاء أسواق متخصصة في الأنشطة التكنولوجية المتقدمة وفي إجراء البحث والتطوير المتعلق بذلك[٣٧]. وكان هناك مؤسسات بحث عامة لها دور أكثر نشاطًا في كل من نشر وتطويع التكنولوجيا المستوردة، كما لعبت المصانع التجريبية المملوكة للقطاع العام في خطوط جديدة من النشاط دوراً محفزا في تطوير تقنيات محلية جديدة، قبل بيعها في وقت لاحق إلى القطاع الخاص. وفي السنوات الأولى من صناعة أشباه الموصلات، دخلت الشركات العامة في مشاريع مشتركة مع شركاء أجانب مثل Motorola، Phillips،IBM.

تقدم سنغافورة نموذجًا ثالثًا متميزًا. فكانت الشركات متعددة الجنسيات هي الجهات الفاعلة الخاصة الرئيسية وكان دور الحكومة الرئيسي هو حث هذه الشركات على إجراء البحوث والتطوير والتغيرات التكنولوجية المختلفة في سنغافورة بدلاً من أي مكان آخر في شبكتها العالمية. وقد تطلب ذلك مزيجًا من الإعانات الثقيلة للبحث والتطوير – مقابل كل دولار من نفقات البحث والتطوير الخاصة، وتشير التقديرات إلى أن الحكومة قدمت ما يقرب من ٣٠ سنتًا – كاستثمار عام كبير في التعليم العالي وإنشاء معاهد بحث عامة عالية المستوى لتقديم خدمات الدعم لمختبرات القطاع الخاص. وكان جزء كبير من البحث والتطوير المحلي من جانب الشركات متعددة الجنسيات موجها

نحو الإنتاج والسوق، بدلاً من توجيهه نحو تطوير الملكية الفكرية من خلال البحوث الأساسية، لكن لا يقل نجاح الحكومة في تحفيز البحث والتطوير المحلي في سنغافورة عن الاقتصادات الاخرى، بالإضافة الى تمتعها بوجود استثمار أجنبي مباشر قوى(٣٨).

في أماكن أخرى من المنطقة، على الرغم من استخدام السياسة الصناعية على نطاق واسع، إلا أن تأثيرها كان أقل وكانت تفتقر إلى المبررات الاقتصادية الواضحة. حيث استخدمت ماليزيا بعض جوانب السياسة الصناعية، ولكنها كما أشارت بعض الدراسات لم تكن بطريقة منهجية أو مترابطة(٣٩). بعد فترة من ستينيات القرن العشرين والتي كانت فيها احلال الواردات الصناعية هي محور الاهتمام الرئيسي، أصبح ترويج الصادرات هو الشاغل الرئيسي للسياسة الصناعية. ولتحقيق ذلك، تم استخدام مجموعة من الحوافز، بما في ذلك إنشاء مناطق تجهيز الصادرات، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، بحيث هيمنت الشركات الأجنبية منذ عام ١٩٧٠ على الصادرات المصنعة، وخاصة في مجال الإلكترونيات. في وقت من الأوقات، كان توزيع الإيجارات من التدخل الحكومي مرتبطًا بشكل وثيق بقضايا التوزيع العرقي، بدلاً من الكفاءة الاقتصادية، حيث سعت السياسة الاقتصادية الجديدة لعام ١٩٧١ إلى تغيير ميزان الثروة والقوة الاقتصادية بين مجتمعي ملاوي والصين(٤٠). هذه السياسة، التي تم التخلي عنها إلى حد كبير في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، اعتُبرت تدخل حكومي دون مبرر اقتصادي واضح. وقد كان لماليزيا، في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، نظيرها محرك الصناعة الثقيلة والكيميائية الكورية مع محاولة لتعميق الهيكل الصناعي من خلال احلال الواردات في السلع الرأسمالية والوسيطة، وبالتالي زيادة الروابط داخل الصناعة التحويلية بين قطاعي المنافسة التصدير والاستيراد. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية بشكل رئيسي الاستثمارات العامة في الحديد والصلب والاسمنت ومشروع سيارة بروتون ومحركات الدراجات النارية والبتروكيماويات واللب والورق. ولكن كانت النتائج بشكل عام مخيبة للآمال أكثر مما كانت عليه في جمهورية كوريا، حيث عانت مؤسسات القطاع العام المعنية من خسائر مالية كبيرة وبطء في توليد الصادرات، وبالتالي تمت خصخصة العديد من هذه المنتجات في التسعينيات(٤١).

وقد تم الإشادة بالدور الحالي للوكالة الماليزية لتطوير الاستثمار (MIDA) في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في المجالات ذات الأولوية العالية القيمة، مثل الإلكترونيات، وفي إنشاء مجموعات جغرافية للموردين المحليين حول هذه الشركات الأجنبية(٤٢). ومع ذلك، جادل آخرون بأنه على الرغم من النمو المذهل للصادرات المصنعة من ماليزيا على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، أدى الافتقار إلى سياسة صناعية سليمة إلى اعتماد مفرط على صادرات الإلكترونيات التي تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات، وهيكل صناعي ضعيف مع وجود روابط محلية قليلة بين قطاعات التصدير والاقتصاد المحلي وقاعدة تكنولوجية وطنية ضعيفة(٤٣).

كما قامت تايلند ببناء تصنيعها منذ عام ١٩٨٠ على ترويج الصادرات مع وجود مكثف للشركات متعددة الجنسيات. وبينما سياسة سعر الصرف التنافسية والإدارة الكلية السليمة عززت نمو الصادرات بشكل كبير، فقد وصفت تدخلات السياسة الصناعية بأنها "سياسة المحسوبية" بدلاً من أن تكون استراتيجية واضحة لرفع مستوى الصناعة(٤٤). وقد تم استخدام حوافز تصدير مختلفة مثل الإجازات الضريبية وإنشاء مناطق تجهيز الصادرات(٤٥). كما كانت الائتمانات المدعومة متاحة أيضًا للمصدرين ولكن لم تظهر على نطاق واسع ولا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعايير الأداء. كما أن الائتمان الموجه من خلال القروض السياسية للقطاعات الاستراتيجية من قبل البنوك التجارية لم يكن مهمًا من الناحية الكمية. ومع ذلك، فإن الوصول المتميز إلى التراخيص ساعد المجموعات المحلية الخاصة الكبيرة على التوسع(٤٦).

ربما تكون إندونيسيا حالة أوضح لارتباط تدخلات السياسة الانتقائية بها ارتباطًا وثيقًا بـ"المحسوبية". حيث تم تلقي مخصصات ائتمانية من قبل الجماعات المفضلة سياسياً والجهود المبذولة لرفع مستوى القدرة التكنولوجية، بالرغم من ذلك فإن المراقبين اعتبروا أن الاستثمارات في النشاط التكنولوجي العالي – وعلى الأخص مشروع الطائرات الوطنية – فشلت فشلًا كبيرًا في التكلفة(٤٧).

اما بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا بشكل عام، فقد كان للسياسة الصناعية تأثيرات سلبية في هذه الاقتصاديات، مقارنة بالنتائج الإيجابية في جمهورية كوريا وتايبيه، الصين(٤٨). ويرون أن التصنيع في جنوب شرق آسيا مدفوع ليس من جانب الحكومات، ولكن بشكل أساسي بقرارات الشركات في اليابان وجمهورية كوريا وتايبيه، الصين لنقل الإنتاج هناك استجابة لارتفاع سعر الصرف وارتفاع تكاليف العمالة في اقتصادياتها. من ثم، لم تلعب تدخلات السياسة الصناعية في هذه الاقتصاديات المضيفة – مثل الحوافز الضريبية وإنشاء مناطق تجهيز الصادرات – إلا دورًا بسيطًا فقط، وبخلاف سنغافورة، لم تنجح الحكومات في ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا في حث الشركات متعددة الجنسيات على رفع مستوى أنشطتها، لأنها لم توفر بيئة داعمة لها بما فيه الكفاية(٤٩).

٥. تحليل السياسات المتبعة لنمو الصادرات في دول شرق آسيا

تشير الحقائق الأساسية الموضحة سابقا إلى أن دول شرق آسيا قد خضعت لعملية رئيسية من رفع مستوى الصادرات في خطوة صعود سلم الميزة النسبية بعيدًا عن اليد العاملة والسلع كثيفة الاستخدام للموارد مع التقنيات الناضجة إلى منتجات أكثر مهارة ومعرفة مكثفة، مع آفاق للطلب أكثر ديناميكية. وقد ساعد التوسع السريع في التجارة العالمية في الستينيات الطبقة الاولية للاقتصاديات الاربعة، ولكن مع ذلك كانت الزيادة في حصتها في هذه التجارة مثيرة للدهشة. وكان شرح نجاح هذه الاقتصاديات ليس بالأمر البسيط لأنه لا يوجد نمط مشترك واحد لهذا النجاح، ومع ذلك، فإن بعض التعميمات يمكن التوصل إليها.

وقد تم التأكيد على وجود بيئة داعمة بوجه عام للاستثمار الخاص، نظرًا لعوامل مثل دعم حقوق الملكية والاستقرار الكلي والانفتاح العام على التجارة والاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية[٥٠]. ومع ذلك، يجب الاعتراف بدور الحكومة في توفير الدعم للتصنيع في المراحل التكوينية لانطلاق الصادرات، على الرغم من أن التدخل السياسي اتخذ أشكالًا مختلفة في الاقتصاديات المختلفة. وبصرف النظر عن الإدارة الاقتصادية الكلية التي تجنبت الاختلالات الخطيرة، كان التدخل حاسمًا في إيجاد إيجارات (أي أرباح عادية للغاية) للمصدرين في قطاع الصناعات التحويلية، مما وفر الحافز لإعادة الاستثمار وزيادة التوسع في الصادرات. ويُطلق على إنشاء الإيجارات من خلال مجموعة متنوعة من الآليات "السياسة الصناعية"، ويُشار دائمًا إلى تجربة شرق آسيا عند مناقشة الحلول التداخلية[٥١]. وقد تباينت مجموعة التدخلات المستخدمة لتوليد الإيجارات بشكل كبير، وكذلك الأنواع الرئيسية من المستفيدين. ومن بين الدول المعنية تم العثور على جوانب السياسة الصناعية في جميع الحالات باستثناء هونغ كونغ، الصين، مع مجموعة التدخلات الأكثر شمولاً في جمهورية كوريا وتايبي، الصين، وأقل في سنغافورة، كما تقع تايلاند وإندونيسيا وماليزيا في الوسط. وكانت النتيجة في جميع الحالات أن الربحية في التصنيع قد ارتفعت بالنسبة إلى الخدمات وفي معظم الحالات أيضًا بالنسبة للزراعة. وهذا أمر طبيعي، لأنه هو النتيجة القياسية في ظل أنظمة استبدال الواردات. ما كان مختلفا في المنطقة هو التركيز القوي على الصادرات مع النتائج المفيدة المذكورة سابقا.

من الدراسات حول تجربة الاقتصاديات حديثة التصنيع، هناك اتفاق عام على حزمة السياسات الموصي بها للدول الراغبة في زيادة نمو صادراتها. وتتمثل في مزيج من:

- الحوافز السعرية الكافية، والمعروفة بأنها سعر الصرف الحقيقي التنافسي وإجراءات ضمان بقاء مستويات التحيز ضد التصدير، الناشئة عن حماية الواردات منخفضة.
- الوصول إلى المدخلات المستوردة اللازمة لإنتاج الصادرات بالأسعار العالمية، إما من خلال إجراءات مثل إزالة الرسوم الجمركية على الواردات، أو إنشاء مناطق تجهيز الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية (حيث أن الوصول الحر إلى الواردات من السلع الرأسمالية له أهمية خاصة في خفض تكلفة الاستثمار والسماح للوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية).
- قاعدة سليمة للبنية التحتية المادية (الموانئ والطرق وإمدادات الطاقة)، والبنية التحتية الاجتماعية (قوة عاملة متعلمة ومدربة).
- التمويل الكافي لائتمانات تجارة التصدير ولدعم إنتاج الصادرات.

يعتبر الاعتماد على هذه الحزمة من السياسات شائع الآن وهذه الاجراءات واسعة النطاق ومعترف بها على أنها تعكس على نطاق واسع الوضع في الاقتصاديات الحديثة التصنيع الوطنية خلال طفراتها التصديرية[٥٢]. ومع ذلك، كان هناك أيضا اختلافات وطنية كبيرة في الطريقة التي

يتم بها تشجيع الصادرات واستخدمت حكومات الشركات الوطنية النامية مجموعة من التدابير الإضافية لزيادة ربحية التصدير وتشجيع التصنيع. على سبيل المثال:

- الحماية الجمركية على الواردات الانتقائية لمبيعات السوق المحلية، والأرباح التي يمكن أن تستخدم في دعم الصادرات (جمهورية كوريا، تايبيه، الصين).
- الوصول إلى الاعتمادات للمصدرين إما للاستثمار أو تمويل تجارة التصدير بأسعار الفائدة المدعومة (جميع اقتصاديات حديثة التصنيع).
- تقديم امتيازات للمستثمرين في شكل إعفاءات ضريبية أو تخفيض سريع البدلات (جميع اقتصاديات حديثة التصنيع).
- استخدام أنظمة التحكم المباشر، والتخصيص التفضيلي للتراخيص للمصدرين، على سبيل المثال لواردات التكنولوجيا أو الاستثمار (جمهورية كوريا، تايبيه، الصين).
- التمويل الموجه لتعزيز وضع المؤسسات المختارة والمفضلة (جمهورية كوريا، تايبيه، الصين). توفير مستلزمات البنية التحتية المدعومة ومساحات المصانع، على سبيل المثال كجزء من مناطق تجهيز الصادرات (ماليزيا وتايلاند وتايبيه والصين).
- توفير مرافق البحث والتطوير في المعاهد الحكومية، وكذلك الإعفاءات الضريبية لمبادرات البحث والتطوير الخاصة (جمهورية كوريا، تايبيه، الصين، سنغافورة).
- تحديد الأجور الحقيقية من خلال القيود المفروضة على المساومة العمالية والنشاط النقابي (جمهورية كوريا، تايبيه، الصين، ماليزيا) أو دعم الأجور من خلال برامج الإسكان العامة (سنغافورة).

في بعض الأحيان كانت هذه التدخلات "وظيفية"، بمعنى أنها متاحة لجميع الشركات أو لجميع الشركات في خط معين من النشاط. في حالات أخرى كانت انتقائية صريحة مع بعض الشركات من القطاع المختار للحصول على دعم خاص. وفي الاقتصاديات الناشئة الأخرى كانت تجربة هذه الاجراءات مخيبة للآمال بسبب البحث عن الإيجار والتكلفة العالية، وغالباً ما تكون النتيجة عدم القدرة على المنافسة(٥٣). وبدراسة نتائج هذه السياسات للمجموعة الاولى والثانية من الاقتصاديات حديثة التصنيع يبدو أنها كانت أفضل بكثير في جمهورية كوريا وتايبي، الصين مقارنة لأتباعه من الطبقة الثانية. توضح تفسيرات النجاح جانبين مهمين لتنفيذ السياسة (مع اعتبار جمهورية كوريا عادة المثال الذي يستند إليه نموذج السياسة الصناعية لشرق آسيا). **أحدهما** هو طبيعة الدعم المحددة زمنياً، والتي تم طرحها بشكل متعمد على أنها انتقالية لمنح الشركات حافزًا لتطوير القدرة التنافسية بمرور الوقت. ربما يكون هذا هو الأوضح في حالة حماية التعريفة الجمركية الخاصة بالاستيراد على أساس الصناعة الناشئة. وهذا يتناقض بشكل مباشر مع الحماية شبه الدائمة الشاملة التي يُنظر إليها على أنها معروضة في برامج استبدال الواردات المطبقة في أماكن أخرى(٥٤). **التفسير**

الآخر يتعلق بفكرة أن الإيجارات لم تُمنح دون قيود، ولكن يجب التنافس عليها من خلال سلسلة من "المسابقات" التي تحاكي شكل المنافسة(٥٥). المثال الواضح هنا هو نظام استهداف الصادرات في جمهورية كوريا حيث تم منح الإيجارات من خلال الحصول على تراخيص نادرة أو ائتمانية بشروط ميسرة مقابل تحقيق أرقام مبيعات التصدير المحددة. وقد استخدمت المسابقات، تحت عنوان "متطلبات الأداء" على نطاق واسع في المنطقة وخارجها، وعلى مستوى المفرد حول القضية الكورية (وكذلك التايوانية) وكان نجاحها واضح، ولكن على الرغم من ذلك مازال هناك تساؤلات حول الحكم في هذه الاقتصادات دون إجابة(٥٦).

وقد ركزت التحليلات الاقتصادية لهذه التجربة لتشجيع الصادرات على هيكل الحوافز النسبية التي تولدها هذه الحوافز. فيما يتعلق بميزان الحوافز بين السلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في العديد من الدول، يمكن تفسير الإشارة إلى "سعر صرف تنافسي" على أنها سياسة متعمدة للتقليل من القيمة (أو "حماية سعر الصرف") لتشجيع المنتجات غير التقليدية، المصنعة، والصادرات. وقد تم تحديد هذه الاستراتيجية في تايبيه بالصين وجمهورية كوريا في الثمانينيات من القرن الماضي، عندما كان لدى كل منهما فائض كبير في الحساب الجاري، وفي إندونيسيا في أواخر سبعينيات القرن الماضي ومطلع الثمانينيات(٥٧). في مكان آخر، بينما تم تجنب أسعار الصرف ذات القيمة الزائدة بشكل عام واستخدم تخفيض قيمة العملة بشكل متكرر، لم يتم اتباع محاولات واضحة لإدارة سعر الصرف لتشجيع الصادرات المصنعة من خلال التقييم الأدنى. كما تظهر درجة التباين الحقيقي في سعر الصرف خلال فترات نمو الصادرات المرتفعة فقد اختلفت بشكل كبير بين الدول ما بين منخفضة في جمهورية كوريا وتايلاند وتايبيه والصين وماليزيا، ومرتفعة نسبيًا في إندونيسيا وهونج كونج، الصين(٥٨). بشكل عام، فإن النقطة الرئيسية هي أنه تم تجنب الإفراط في تقييم سعر الصرف الحقيقي لأكثر من فترة نمو مرتفعة(٥٩).

تم التركيز بشكل كبير في الأدبيات على تجنب مشكلة التحيز ضد التصدير في هذه الاقتصاديات، والتي تنشأ كلما ارتفعت الربحية النسبية للسوق المحلية مقابل مبيعات التصدير نتيجة للتدخل السياسي. في ظل وجود حماية ضد الواردات، سيكون هذا التحيز أمرًا لا مفر منه، ما لم يتم استخدام إجراءات واضحة لدعم الصادرات(٦٠). وبصفة عامة، استخدمت هذه الإعانات على نطاق واسع في هذه الاقتصاديات، لأن نظام التجارة الدولية في ذلك الوقت سمح بعدد من اجراءات تشجيع الصادرات التي يمكن أن تشوه التجارة بالنسبة لجميع الدول باستثناء الدول الأقل نمواً بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية المعاصرة.

كما أوضحت الدراسات أنه في جمهورية كوريا وتايبي والصين وسنغافورة في أواخر الستينيات في المتوسط بالصناعات التحويلية، كان هذا التحيز غائبًا بسبب مجموعة متنوعة من إجراءات دعم الصادرات؛ وإن كان هناك تحيز بسيط لصالح الصادرات في أول اثنين من هذه الاقتصاديات(٦١).

بالنظر إلى الغياب الفعلي لحماية الواردات في هونغ كونغ، لم يكن تحيز الصين ضد التصدير يمثل مشكلة هناك على الإطلاق. هذا هو الدليل الذي يشكل الأساس للحجة التي يسمع عنها كثيرًا والتي مفادها أن حيادية الحوافز كانت ضرورية لنجاح التصدير في هذه الاقتصاديات وللمقارنة التي تتم في كثير من الأحيان مع مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، حيث يوجد تحيز ضد التصدير منتشر على نطاق واسع.

النسب المذكورة هي عبارة عن متوسطات، لذا بالنظر إلى الطبيعة الانتقائية للسياسات في جمهورية كوريا وتايبي، الصين في قطاع الصناعات التحويلية، فمن المحتمل أن يكون هناك فروع خاصة حيث لم يتم تعويض الحماية المحلية المرتفعة نسبياً بشكل كامل عن طريق الإعانات المقدمة للمصدرين. على سبيل المثال، في تقديرات تقارير (Balassa 1982) عن أواخر ستينات القرن الماضي تشير إلى أنه في حين كانت الحماية في تايبيه، الصين للتصنيع ككل منخفضة، كانت مرتفعة نسبيا بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة ومعدات النقل، حيث كان هناك تحيز ضد التصدير(٦٢). ومن ثم، حتى في الطبقة الأولى من الاقتصاديات حديثة التصنيع في الستينيات والسبعينيات، كان لا يزال هناك هيكل صناعي مزدوج مع التصدير الموجه وفروع الاستيراد المتنافس. ولكن على الرغم من التحيز ضد التصدير في بعض هذه الفروع الأخيرة، تم "تشجيع" الشركات المحمية للاستيراد بالرغم من أن هناك مجموعة من الضغوط الحكومية لاقتحام أسواق التصدير. ماليا هذا كان ممكنا بسبب الدعم عبر الصادرات من العائدات الاقتصادية المولدة في السوق المحلية(٦٣).

في المستوى الثاني من الاقتصاديات حديثة التصنيع، كان هيكل التصنيع المزدوج أكثر هيمنة حيث يخدم قطاع واحد في السوق المحلية المحمية والآخر مدفوعًا بالاستثمار الأجنبي المباشر، وغالبًا ما يكون مقره في مناطق تجهيز الصادرات، ويخدم السوق الدولية. في هذا الهيكل المجزأ، كانت مسألة التحيز ضد التصدير أقل أهمية، حيث كان تبديل المبيعات بين القطاعين نادرًا(٦٤). ومن هنا كان نوع الدعم المتبادل مع المبيعات في السوق المحلية المحمية هو دعم الصادرات جزئيا وقد تواجد ذلك في جمهورية كوريا وتايبيه، أما الصين لم يحدث إلى أي حد كبير.

وتكمن النقطة الهامة فيما يتعلق بالحوافز في أن ربحية التصنيع قد ارتفعت نسبةً لربحية القطاعات الأخرى من خلال مجموعة من الحوافز المذكورة أعلاه، مع اتخاذ إجراءات مختلفة مهمة في الاقتصاديات المختلفة وفي أوقات مختلفة. وبالتالي، سواء كانت التدابير المستخدمة هي سعر الصرف في ظل التقييم، أو التعريفة الحمائية، أو الائتمان المدعوم، أو الوصول إلى الإيجارات المرتبطة بالتراخيص أو غيرها من الضوابط، فإن النتيجة كانت زيادة الربحية في التصنيع. أدى هذا التأثير الواسع للحوافز إلى جانب الحافز العام للصادرات، سواء من خلال الحوافز المالية أو "التشجيع المباشر"، إلى النمو السريع(٦٥).

٦. الدروس المستفادة من تجارب دول شرق آسيا:

لقد تغير العالم منذ ازدهار السياسة الصناعية في الطبقة الأولى من الاقتصاديات حديثة العهد بالتصنيع (NIEs) ويشعر الكثيرون الآن أن لديهم قليل من الخبرة في هذا المجال لتقديمه اليوم لاقتصاديات الدخل المنخفض والاقتصادات الناشئة[٦٦]. وهناك ثلاثة أسباب عادة ما يتم طرحها لتفسير ذلك. **أولا،** غياب البيروقراطية الفعالة، التي يجب أن تكون معزولة بما فيه الكفاية عن الضغوط السياسية لمقاومة البحث عن الربح والفساد المرتبط به، وذلك في جميع الاقتصادات تقريباً. **ثانياً،** إذا قبلت الدول عضوية منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك سيستبعد الكثير من التدخلات الانتقائية المطبقة في الماضي، مثل ضوابط الاستيراد الكمية، ودعم الصادرات، والائتمان التفضيلي الموجه لصالح مؤسسات معينة، ونسخ التكنولوجيا الأجنبية وغيرها. **ثالثا،** مع التغير التقني السريع والانشطة التكنولوجية المتطورة، فإن قدرة صناع القرار على تحديد الأولويات وتحقيق الأهداف المرجوة قد انخفضت بشكل كبير، حيث أصبحت الأنشطة الديناميكية الجديدة صعبة للغاية بالنسبة للمصادر غير الصناعية.

لهذه الأسباب، من المرجح أن تكون محاولات إعادة إنتاج النموذج الكوري للسياسة الصناعية في الستينيات والسبعينيات مضللة. ومع ذلك، فإن تجربة دول شرق آسيا في العقود القليلة الماضية تثبت نقطة بسيطة وهى أن النمو القوي للصادرات المصنعة مع غياب الاختلالات الكلية يمكنه توليد عملية تراكمية إيجابية من ارتفاع الصادرات وزيادة الأرباح وتحقيق مدخرات عالية ومن ثم ارتفاع معدلات الاستثمار وارتفاع الصادرات. والدرس الأساسي الأكثر فائدة من تجربة شرق آسيا هو أن تحقيق عوائد للتصنيع المعتمد على نجاح الصادرات وتوقيتها يوفر بيئة للتنافسية المستدامة، حيث أنه إذا كانت العوائد منخفضة ولم تتحقق القدرة التنافسية، فسوف تضطر المؤسسات إلى البحث عن أسواق أخرى. كما أن دعم المصدرين غير المباشرين، يواجه عقبة في السوق، حيث إذا فشل الموردون المحليون في الوصول إلى القدرة التنافسية بسرعة فإن المصدرين سيفقدون الأسواق. وقد تغيرت الإجراءات التي رفعت ربحية التصنيع مقارنة بالأنشطة الأخرى وشجعت الصادرات من المشاركة الخاصة مع الشركات الفردية إلى إجراءات أكثر عمومية مثل الائتمانات الضريبية المتاحة على نطاق واسع لجميع استثمارات البحث والتطوير. كل هذا يعتبر جزء من السياسة الصناعية، ولا ينبغي التخلي عنه. حيث أن هذه التدابير ستكون أكثر أهمية بالنسبة للاقتصادات الأقل نمواً والدول ذات الدخل المنخفض التي ترغب في التصنيع الموجه نحو التصدير[٦٧].

لمثل هذه الاقتصاديات لا تمنع قواعد منظمة التجارة العالمية تدخلات السياسة الصناعية. حيث تقوم WTO على المبادئ العريضة لعدم التمييز بين الواردات والصادرات والمبيعات المحلية وبين المؤسسات والقطاعات. كما تفرض اتفاقية TRIPs معايير اقتصادية متقدمة لحماية البراءات

والحد من نطاق النسخ والهندسة العكسية. غير أن هذه القيود ليست ملزمة بالنسبة للاقتصاديات ذات الدخل المنخفض. بالإضافة إلى أن دعم الصادرات مسموح به للدول الأقل نموا وللدول التي نصيب دخل الفرد بها أقل من١٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٤. كما أن معدلات التعريفة الجمركية لا تزيد عن الحد الأقصى للتعريفة الجمركية في الدولة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، ويمكن تقديم المعدلات التفاضلية على أسس الصناعة الوليدة، ويمكن أيضا استخدام الضمانات المؤقتة لأغراض ميزان المدفوعات كشكل من أشكال الحماية. وبالنسبة للدول النامية ذات مستويات الدخل الأعلى، يجب عليها إلغاء دعم الصادرات لمختلف الأنواع. إن الدعم المحدد المتحيز لصالح شركات أو قطاعات معينة أصبحت الآن إما محظورة أو قابلة للتنفيذ، وهذا الأمر يفصل في إطار منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن الدول النامية ذات الأسهم الصغيرة في أسواق الاستيراد الخاصة أو توضح ضرر جوهري سوف يلحق بالمنافسين بشكل كبير بها سيسمح لها بمثل هذه الاجراءات(٦٨). أيضا، في التعاملات مع المستثمرين الأجانب، في حين أن اتفاق إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIMs) يحظر فرض التصدير أو أهداف المحتوى المحلي هناك العديد من التأخير في تنفيذ هذه الاتفاقية مع عدد من الدول النامية التي تطلب تمديد الفترة الانتقالية(٦٩). باختصار، في حين أنه بموجب شروط عضوية منظمة التجارة العالمية يبدو أن العديد من جوانب السياسة الصناعية قد تم حظرها رسمياً، إلا أن نطاق التدخلات المجدية أكبر مما يمكن التفكير فيه.

لكن قبل الدعوة إلى هذا النوع من الاجراءات يجب أن يكون هناك عدد من التحذيرات تؤخذ في الاعتبار. فالسياسة الصناعية في البيئة الدولية الحالية تتطلب "رؤية" أو استراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية. لا يتطلب ذلك نوعًا من المعايير التفصيلية المستخدمة عندما أخذ المخططون في جمهورية كوريا في الستينيات والسبعينيات الهيكل الصناعي الياباني كنموذج وحاولوا ترتيب الاستثمار في الصناعة لتكرار هذا الهيكل. إنها تتطلب رؤية لكيفية تنويع وتحديث الصادرات ؛ وهذا سوف يشمل الحوافز السعرية بدلاً من التوجيهات والتعليمات، ويعتبر نموذج سنغافورة هو الأقرب من جمهورية كوريا. بدون تحديد تفاصيل ما يجب إنتاجه، يمكن أن تحاول الحكومات تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص لتحديث الإنتاج إما بالانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى أو من خلال تعميق الهيكل الصناعي من خلال الروابط المحلية. في مرحلة تطور الاقتصاديات الأقل نموا في العالم، سيكون الهدف هو بناء القدرة التنافسية للتصدير في عدد من الفئات الواسعة للتصنيع الخفيف وأنشطة التجهيز الزراعي، مثل الملابس والأحذية واللعب والسلع الرياضية وبعض التجهيزات الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المرغوب فيه تشجيع الروابط المحلية لموردين المدخلات، في مجالات مثل التعبئة والتغليف والهندسة البسيطة والمنتجات المعدنية. ليحقق هذا بعض من الجوانب "التقليدية" في السياسة الصناعية قد يكون لها دور.

وينبغي توجيه أي دعم مالي إلى الشركات المصنعة لخلق القدرة التنافسية وتنويع الإنتاج. كما تشير تجربة الاقتصاديات حديثة العهد بالتصنيع، أنه يجب أن يكون الوقت محددا والأداء مترابط ومتسق (حتى إذا كانت أهداف التصدير الرسمية تخالف بوضوح ترتيبات منظمة التجارة العالمية). يجب تجنب الاجراءات المحددة التي تستهدف الشركات الفردية، كما ينبغي أن يكون هناك تفرقة كبيرة في معدلات الدعم الفعالة بين القطاعات(٧٠). ومن المعروف جيدا من نظرية التشوهات المحلية (domestic distortions) أنه حتى لو كان يمكن تبرير الدعم للأنشطة الجديدة على أساس "الصناعات الوليدة"، فإن التعريفية الجمركية للاستيراد تعتبر وسيلة متدنية لتقديم الدعم، وذلك بسبب تكاليف منتجها الأعلى. من حيث المبدأ، يجب أن تكون الاجراءات "ترويجية" تهدف إلى معالجة مباشرة لفشل محدد في السوق- على سبيل المثال توفير الائتمان المدعوم للتعويض عن فشل سوق رأس المال أو الدعم المرتبط بالعمل أو التدريب على العمل للتعويض عن العوامل الخارجية للتشغيل. في الواقع، تم استخدام الحماية التعريفية في العديد من الدول (وحققت نجاح واضح في جمهورية كوريا وتايبيه، الصين على الأقل) بسبب بساطتها النسبية ولأن تكاليفها يتحملها المستهلكون مباشرة وليس الحكومات(٧١). سياسة الدعم المزدوجة عن طريق التعريفة الجمركية للاستيراد أو الحماية بالحصص في السوق المحلية، جنبا إلى جنب مع تشجيع الصادرات، والتي عملت بفعالية في جمهورية كوريا وتايبيه، الصين، لا تحظى بقدر كبير من الأهمية في الاقتصاديات ذات الأسواق المحلية الصغيرة، وبالتالي لا تقدم نموذجًا يجب اتباعه.

التجربة في الاقتصاديات حديثة العهد بالتصنيع وأماكن أخرى تظهر أنه في حين أن الروابط بين المصدرين والموردين المحليين هامه، فإن الروابط الأولية السابقة التي تعززها حماية الواردات العالية سوف تؤدى إلى معاقبة المصدرين وجعلها أكثر صعوبة في الاحتفاظ بالقدرة التنافسية. احتياج المصدرين غير المباشرين للدعم والخبرة يظهر ايضا أن الوصول إلى المدخلات المستوردة المعفاة من الرسوم يمكن أن يكون مهمًا بالنسبة لهم وكذلك المصدرين المباشرين. أي تعريفة حماية تفاضلية للصناعات الوليدة على الناتج النهائي للمصدرين غير المباشرين، لتشجيع تطوير هذه الروابط، يجب أن تكون متواضعة (ربما بحد أقصى ٢٥٪) ومؤقتة. اجراءات الدعم (مثل الائتمان المدعوم) التي تجنب فرض أسعار مدخلات أعلى على المصدرين هو الأفضل، على الرغم من ذلك من حيث المبدأ تأثير هذه الزيادات في الأسعار يمكن أن تقابل بحوافز أخرى للمصدرين، وهكذا لن يتأثر معدل الدعم الفعال. ستكون الواردات من التكنولوجيا الأجنبية المتطورة هو أمر مهم، كما هو الحال في الاقتصاديات حديثة العهد بالتصنيع، والاستثمار الأجنبي المباشر للداخل والموقع ضمن سلاسل القيمة العالمية ستكون بالتأكيد مهمة لهذا الغرض. في الأنشطة التي تكون فيها تكاليف اليد العاملة هي العامل المسيطر، قد تساعد الحوافز الضريبية من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل الاستثمار من موقع إلى آخر. ومن المرجح أيضا أن يكون تمويل ائتمانات التصدير وخطط تأمين الصادرات

مفيدًا. ومن المحتمل أن تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى شكل من أشكال التشجيع الخاص، خاصة تهيئة المناخ لأصحاب المشاريع المحلية.

في المرحلة الثانية من الاقتصاديات حديثة العهد بالتصنيع والاقتصاديات الناشئة ذات الدخل المرتفع، أصبحت المشكلة الآن مختلفة نوعيا، كونها ليس فقط خلق كفاءة التصنيع الأساسية ولكن الارتقاء بهيكل تصدير التصنيع عن طريق الارتقاء إلى مستوى سلم الميزة النسبية. ومع ذلك، لا يزال هناك قلق من عدم التكامل بين بعض قطاعات التصدير والموردين المحليين، حيث يلزم أن يكون هناك روابط خلفية فعالة. بالنسبة للاقتصاديات في هذه المرحلة الأكثر تقدماً، يُنظر الآن إلى الدعم العام للتصنيع ورفع مستوى الصادرات بطرق أكثر غير مباشرة، وأن لوائح منظمة التجارة العالمية، إذا ما طبقت بشكل صارم، ستحد بشكل خطير من نطاق السياسات الأكثر تدخلاً. حاليا متوسط التعريفات الجمركية على الواردات من أجل التصنيع منخفضة، حيث بلغت ١١٪ في إندونيسيا، و ١٥٪ في تايلاند و ٨٪ في ماليزيا في أواخر التسعينات[٧٢]. وبدلاً من محاولة الدفع أو إنشاء مبادرات خاصة في مجالات معقدة تقنيًا، والتي قد لا يعرف عنها البيروقراطيون إلا القليل، فإن الدرس المستفاد من التجارب الحديثة في الاقتصادات الحديثة التصنيع هو أن الحكومات بحاجة إلى تهيئة بيئة السوق، الأمر الذي سيشجع على هذا التحديث ويسمح به.

وترتبط مجموعة كبيرة من المبادرات الصناعية الجديدة بمسائل إصلاح القطاع المالي للسماح بتطوير مصادر تمويل طويلة الأجل للصناعة[٧٣]. لكن بالإضافة إلى ذلك واستمرار السياسات الاقتصادية الكلية السليمة تم التأكيد على ثلاثة أبعاد أخرى في الأدبيات الحديثة. واحد يتعلق بدور البنية التحتية المادية. من الواضح بشكل بديهي أنه في عالم يتميز بقدر أكبر من الحراك الدولي للعوامل، فإن نوعية العوامل الجامدة غير القابلة للتداول سوف تحمل أهمية أكبر كوسيلة لجذب رؤوس الأموال المتنقلة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي على المدى الطويل. مع زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل البنية التحتية، ظهرت تحديات جديدة من قبل الحكومات. ومع ذلك، بل وأكثر من فترة الاندفاع الأولي لنمو الصادرات المرتفع في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي البنية التحتية ذات الجودة العالية سوف تكون ضرورية إذا كانت الصناعات القائمة على المعرفة على حدود التكنولوجيا العالمية والتي تتطلب قطاع اتصالات قوي، هي التي تهيمن على هيكل التصدير لدولة ما. ومن الواضح في هذه القطاعات الحدودية أن القرارات المتعلقة بموقع الاستثمار الأجنبي المباشر ستتأثر بدرجة أقل بكثير باعتبارات تكاليف الأجور والحوافز الضريبية، مقارنة بنوعية البنية التحتية في الاقتصادات المضيفة المنافسة.

ويوسع البعد الثاني النقاش حول البنية التحتية من الناحية المادية إلى البنية التحتية الاجتماعية. يتطلب تطوير الصادرات مستويات عالية من المهارات في القوى العاملة، وهو ما يعني بدوره مستويات مناسبة من الاستثمار في التعليم والتدريب في كل من المواضيع التقنية والعلمية. حققت

جمهورية كوريا وسنغافورة، على وجه الخصوص، من المستوى الأول في NIEs تقدما كبيرا في إنشاء نظام للتعليم العالي قادر على انتاج طلاب الهندسة المعياريين عالية المستوى، وهذا النمط يجب أن يتكرر في الاقتصادات الاخرى. هناك حاجة إلى روابط وثيقة بين معاهد البحوث والجامعات ومختبرات الشركات، كما تم تطويرها في سنغافورة، لتحقيق أقصى قدر من التطبيق التجاري للتطورات التكنولوجية. هذا يؤدي إلى البعد الثالث والأكثر عمقا من السياسة الصناعية وهو الابتكار. بالنسبة إلى تقييمات NIEs، سيتطلب اليوم النجاح في القطاعات ذات القيمة الأعلى أكثر من مجرد استيراد التكنولوجيا الأجنبية وتكييفها. على الرغم من أن الدعم العام للبحث والتطوير في الشركات القائمة يعد جانباً مهماً من هذه العملية، فمن الواضح أنه ليس العامل الوحيد الجدير بالاهتمام. في عدد من مجالات التكنولوجيا المتقدمة تم تطوير ابتكارات المنتجات الهامة من قبل الشركات الصغيرة المبتدئة – تايبيه، الصين تقدم أمثلة توضيحية عن هذا ودور الحدائق العلمية التي نجحت في ربط مبادرة ريادة الأعمال والبحوث القياسية النقية والتطبيقية. إحدى الطرق التي يمكن بها للسياسة العامة أن تحفز هذه العملية هي من خلال توفير رأس المال المخاطر لهذه الشركات الجديدة مع مغامرة الرأسماليون إلى "أداء دور المدربين واختيار وتحفيز وتدريب رواد الأعمال الناشئين"(٧٤). وينظر إلى نقص هؤلاء الأفراد في شرق آسيا باعتباره عائقاً مهماً أمام الابتكار المستقبلي، وكذلك العقبات التي تحول دون التغيير التي تفرضها نماذج حكومة الشركات التقليدية القائمة على مراقبة الأسرة الصارمة. سيكون الابتكار أساسًا نشاطًا خاصًا بالقطاع الخاص، ولكن سيكون دور السياسة الصناعية الجديدة هو تهيئة البيئة من حيث الاقتصاد الكلي، والتجارة، والتمويل، والسياسة التكنولوجية التي ستسمح للشركات الديناميكية والمبتكرة بالازدهار. وهذا يعني إزالة عيوب السوق الصارخة وفرض معايير تنظيمية مناسبة في قطاعات احتكار واحتكار القلة، على الرغم من أن أفضل الممارسات في مجال سياسة المنافسة لا تزال غير مؤكدة.

الهوامش:

١- (total-factor productivity) الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP)، والتي تسمى أيضًا الإنتاجية متعددة العوامل، وهي جزء من الإنتاج لا يفسره مدخلات العمل المقاسة تقليديًا ورأس المال المستخدم في الإنتاج. ويتم حسابها بقسمة الناتج على المتوسط المرجح للعمل ومدخلات رأس المال.

٢- انظر:

- Beason, Richard, and David E. Weinstein, Growth, Economies of Scale, and Targeting in Japan (1955–1990). Review of Economics and Statistics 78, 1996, no.2: 286–95.

- Lawrence, Robert Z., and David E. Weinstein, Trade and Growth: Import-led or Export-led? Evidence from Japan and Korea. In Rethinking the East Asian Miracle, ed. Joseph E. Stiglitz and Shahid Yusuf, Oxford: Oxford University Press, 2001.
- Lee, Jong-wha, Government Interventions and Productivity Growth in Korean Manufacturing Industries. Journal of Economic Growth 1, 1996, no. 3: 391–414.
3- Noland, Marcus, Industrial Policy and Japan's Trade Pattern. Review of Economics and Statistics 75, 1993, no. 2: 241–48.

٤- انظر:

- Noland, Marcus,. Research and Development Activities and Trade Specialization in Japan. Journal of the Japanese and International Economies 10, 1996, no. 2: 150–68.
- Branstetter, Lee, and Mariko Sakakibara, When Do Research Consortia Work Well and Why? Evidence from Japanese Panel Data. American Economic Review 92, no.1: 143–59.
5- Pack, Howard, Industrial Policy: Growth Elixir or Poison? World Bank Research Observer 15, 2000, no. 1: 47–68.
6- Noland, Marcus, Selective Intervention and Growth: The Case of Korea. In Empirical Methods in International Trade, ed. Michael G. Plummer. Cheltenham, UK: Edward Elgar,2004.
7- Noland, Marcus, and Howard Pack, Industrial Policy in an Era of Globalization. Washington: Institute for International Economics, 2003.

٨- راجع في ذلك:

- World Bank, The East Asian Miracle, World Bank, Washington DC, 1993.
- D.Leipziger, (editor) Lessons from East Asia, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1997.

- S.Yusuf, 'The East Asian Miracle at the Millenium' in J.Stiglitz and S.Yusuf, (editors) Rethinking the East Asian Miracle, Oxford University Press for the World Bank, New York, 2001.
- D.Rodrik, "King Kong meets Godzilla: the World Bank and the East Asian Miracle" in A.Fishlow, C.Gwin, S.Haggard, D.Rodrik and R.Wade Miracle or Design: Lessons from the East Asian Experience, Overseas Development Council, Washington DC, 1994.
- M.Quibria, 'Growth and Poverty: lessons from the East Asian Miracle revisited' ADB Institute Research Paper 33, Asian Development Bank Institute, Tokyo, 2002.

9- World Bank, The East Asian Miracle, 1993, Op.Cit.

10-B.Balassa, "A Stages Approach to Comparative Advantage" World Bank Staff Working Paper no 256, World Bank, Washington, 1977.

11-D.Rodrik, The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work, John Hopkins for Overseas Development Council, Washington DC, 1999, P.51.

١٢-كانت الصادرات أقل من ٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية حوالي عام ١٩٦٠ وبالكاد أكثر من ١٠ ٪ في تايوان. أي لم تكن الصادرات مسئولة عن أكثر من جزء صغير من طفرة النمو الأولية في كلا الدولتين.

13-M.Quibria, 'Growth and Poverty: lessons from the East Asian Miracle, Op.Cit, P.27

14-Ibid., P.28

15-H. Pack, "Technological Change and Growth in East Asia: Macro versus Micro Perspectives" in J.Stiglitz and S.Yusuf (editors) Rethinking the East Asian Miracle, Oxford, Oxford University Press for the World Bank, 2001, P.127.

١٦- راجع في ذلك:

-D.Rodrik, The New Global Economy and Developing Countries: Op.Cit., P.27.

-S.Edwards, "Trade Orientation, Distortions and Growth in Developing Countries" Journal of Development Economics, vol 39, no 1, 1992.

-S-W Nam, 'Family-based Business Groups: degeneration of quasi-internal organizations and internal markets in Korea' ADB Institute Research Paper 28, Asian Development Bank Institute, Tokyo, 2001.

17-H.Hill and P.Athukorala, "Foreign Investment in East Asia" Asain Pacifc Economic Literature, vol 12, no 2, 1998.

18-M.Quibria, 'Growth and Poverty: lessons from the East Asian Miracle,Op.Cit.,P.26-32.

19-UNCTAD, The Least Developed Countries Report 2002, Escaping the Poverty Trap, Geneva, p.119, 2002.

20-K.Kim and D.Leipziger, "Korea: a case of government-led development" in D.Leipziger (editor) Lessons from East Asia, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1997, table "1".

٢١-بالرغم من أن نتائج (Balassa 1982) تؤكد دائما عدم وجود تحيز ضد التصدير، إلا أن تقديرات (Smith 2000) تظهر التحيز ضد الصادرات في كوريا في الأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠.

٢٢- راجع في ذلك

- A.Amsden, Asia's Next Giant, Oxford University Press, Oxford, 1989, p.73.

- P.Lim, The Evolution of Korea's Development Paradigm: Old Legacies and Emerging Trends in the Post-Crisis Era, ADB Institute Working Paper 21, ADBI, Tokyo, 2001.

23-K.Kim and D.Leipziger, "Korea: a case of government-led…., Op.Cit., p.183.

٢٤-تؤكد نظرية "Too-Big-Too-Fail" أن بعض الشركات، وخاصة المؤسسات المالية، كبيرة جدًا ومترابطة لدرجة أن فشلها سيكون كارثًة على النظام الاقتصادي الأكبر، وبالتالي يجب دعمها من قبل الحكومة عندما تواجه فشلًا محتملًا. وقد تم التعبير بهذا المصطلح من قبل عضو الكونغرس الأمريكي ستيوارت ماكيني في جلسة استماع في الكونغرس عام ١٩٨٤.

25- H.Smith, Industry Policy in Taiwan and Korea in the 1980's, Edward Elgar, Cheltenham, 2000, p.93.

26- C.Dahlman and O.Sananikone, "Taiwan, China: Policies and Institutions for Rapid Growth" in D.Leipziger (editor) Lessons from East Asia, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1997.

27- G.Ranis, "Employment, Income Distribution and Growth in the East Asian Context: a comparative analysis" in V.Corbo, A.Krueger and F.Ossa (editors) Export Oriented Development Strategies, Westview Press, Boulder, 1985.

28- J.Weiss, Industry in Developing Countries, Routledge, London, 1990, tables 5-3.

29- H.Smith, Industry Policy in Taiwan and Korea, 2000, Op.Cit., table 2-7.

٣٠-راجع في ذلك

- Ibid., table 2-2.
- R.Wade, Governing the Market, Princetown University Press, Princetown, 1990, pp.7-166.

31- C.Dahlman and O.Sananikone, "Taiwan, China: Policies ..., 1997, Op.Cit.

32- H.Smith, Industry Policy in Taiwan and Korea …, 2000, Op.Cit.

33- Soon,T –W & Tan,C.S., Singapore: Puplic policy and Economic development, In: Leipziger, Danny M. (ed) Lessons from East Asia, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1997, p.232.

34- S.Yusuf, "Remodeling East Asian Development" ASEAN Economic Bulletin, vol 19, no1, 2002, table(3).

35- A.Amsden, The Rise of 'the Rest', Oxford University Press, Oxford, 2001, pp.244 245.

36- C. Freeman, "The National System of Innovation in Historical Perspective" Cambridge Journal of Economics, no 19, 1995, table4.

37- S.Gee and W-J Kuo, 'Export success and technological capability: textiles and electronics in Taiwan, Province of China' in D.Ernst, T.Ganiatos and L. Mytelka (editors) Technological Capabilities and Export Success in Asia, Routledge, London, 1998.

38- A.Amsden, T.Tschang.T and A.Goto., "Do Foreign Companies, 2001, Op.Cit., p.8.

39- K.Jomo, South East Asia's Misunderstood Miracle, Westview Press, Boulder, 1997.

40- I.Salleh and S.Meyananthan, "Malaysia: Growth, Equity and Structural Transformation" in D.Leipziger (editor) Lessons from East Asia, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1997.

41- K.Jomo, South East Asia's Misunderstood Miracle, Op.Cit., p.102.

42- UNIDO, Industrial Development Report 2002/2003: Competing through Innovation and Learning, UNIDO, Vienna, 2002, p.120.

43- S.Lall, "Malaysian Industrial Success and the Role of Government" Journal of International Development, vol 7, 1995, no 5.

44- S.Christensen, D.Dollar, A.Siamwalla and P.Vichyanond, "Thailand: the Institutional and Political Underpinnings of Growth" in D.Leipziger (editor) Lessons from East Asia, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1997.

45- A.Amsden, The Rise of 'the Rest', 2001, Op.Cit., pp.26.

٤٦-راجع في ذلك

- K.Jomo, South East Asia's Misunderstood Miracle, Op.Cit.

- M.Rock, "Thai Industrial Policy: How Irrelevant was it to Export Success?" Journal of International Development, vol 7, 1995, no 5.
47- H.Hill, "Indonesia from 'Chronic Drop-out' to 'Miracle' Journal of International Development, vol 7, 1995, no 5.
48- K.Jomo, "Rethinking the Role of Government Policy in South East Asia" in J.Stiglitz and S.Yusuf (editors) (2001) Rethinking the East Asian Miracle, Oxford University Press for the World Bank, New York, 2001, pp. 473, 489.
49- R.Wade, "Selective Industrial Policies in East Asia: is the East Asian Miracle Right?" in A.Fishlow, C.Gwin, S.Haggard, D.Rodrik and R.Wade Miracle or Design: Lessons from the East Asian Experience, Overseas Development Council, Washington DC, 1994.
50- M.Quibria, 'Growth and Poverty: lessons from the East Asian Miracle, Op.Cit.
51- UNIDO, Industrial Development Report 2002/2003: Op.Cit.
52- R.Cooper, "Growth and Inequality: the role of foreign trade and investment" World Bank European Annual Conference on Development Economics, World Bank, Washington DC, 2001, P.11.
53- J.Weiss, Industrialisation and Globalisation: theory and evidence from developing countries, Routledge, London, 2002.
54- S. Lall, "The East Asian Miracle Study: does the bell toll for industrial policy?" World Development vol 22, no 4, 1994.
55- World Bank, The East Asian Miracle, Op.Cit.
56- D.Rodrik, "King Kong meets Godzilla: the World Bank and the East Asian, Op.Cit.
57- World Bank, The East Asian Miracle,Op.Cit., p.125-126.
58- D.Rodrik, "King Kong meets Godzilla: the World Bank and the East Asian, Op.Cit.

59-G.Bird and R.Rajan, "The Evolving Asian Financial Architecture" Princetown Essays in International Economics, forthcoming, 2002.

٦٠-راجع في ذلك:

- J.Bhagwati, 'Export promoting trade strategy: issues and evidence' World Bank Research Observer, vol 3, no 1, 1988.
- B.Balassa, Development Strategies in Semi-Industrial Economies, John Hopkins Press, Baltimore, for the World Bank, 1982.
- J.Weiss, Industry in Developing Countries, 1990, Op.Cit.
- L.Westphal, "Empirical Justification for Infant Industry Protection" World Bank Staff Working Paper, no 445, World Bank, Washington DC, 1981.

61-B.Balassa, Development Strategies in Semi-Industrial Economies, Op.Cit.

62-J.Weiss, Industry in Developing Countries, Op.Cit.

٦٣-راجع في ذلك

- L.Westphal, "Empirical Justification for Infant Industry Protection",1981, Op.Cit.
- L.Westphal, 'The Pendulum Swings: an apt analogy' World Development, vol 26, no12, 1998.

٦٤-راجع في ذلك

- World Bank, The East Asian Miracle, 1993, figure3-4, Op.Cit.
- K.Jomo, South East Asia's Misunderstood Miracle, 1997, Op.Cit., p.109.
- A.Bhattacharya and M.Pangestu, "Indonesia: Development Transformation and the Role of Public Policy" in D.Leipziger (editor) Lessons from East Asia, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1997, table 7-11.

٦٥-راجع في ذلك

- J.Weiss, Industry in Developing Countries, 1990, Op.Cit., tables 5-4,5-5.
- H.Smith, Industry Policy in Taiwan and Korea, Op.Cit.

٦٦-راجع في ذلك:

- D.Perkins, "Industrial and Financial policy in China and Vietnam: a new model or a replay of the East Asian experience" in J.Stiglitz and S.Yusuf (editors), Rethinking the East Asian Miracle, Oxford University Press for the World Bank, New York, 2001.
- S.Yusuf, 'The East Asian Miracle at the Millenium', 2001, Op.Cit.
- M.Quibria, 'Growth and Poverty: lessons from the East Asian Miracle, Op.Cit.

٦٧-راجع في ذلك:

- UNCTAD, The Least Developed Countries Report 2002, Op.Cit., p.127.
- B.Hoekman, A.Mattoo and P.English, (editors) Development , Trade and the WTO: a handbook, World Bank, Washington DC, 2002, table A.2.

68- M.Pangestu, "Industrial Policy and Developing Countries" in B.Hoekman, A.Mattoo and P.English (editors) Development , Trade and the WTO: a handbook, World Bank, Washington DC, 2002.

69- B.Bora, "Trade-Related Investment Measures", in B.Hoekman, A.Mattoo and P.English (editors) Development, Trade and the WTO: a Handbook, World Bank,Washington DC, 2002.

70- A. Mody, "Industrial Policy after the East Asian Crisis: from 'outward orientation' to new internal capabilities?" mimeo World Bank, Washington DC, 1999.

71-M.Corden, Trade Policy and Economic Welfare, Clarendon Press, Oxford, 1974.

72-B.Hoekman, A.Mattoo and P.English, (editors) Development, Op.Cit., table A.2.

٧٣-راجع في ذلك:

- Asian Policy Forum, Policy Recommendations for Preventing Another Capital Account Crisis, Asian Development Bank Institute, Tokyo, 2000.
- Asian Policy Forum, Policy Recommendations for Designing New and Balanced Financial Market Structures, Asian Development Bank Institute, Tokyo, 2001.

74-S.Yusuf , "Remodeling East Asian Development", 2002, Op.Cit.

*****